



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

| الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63 | الاشتراك السنوي | |
|---|--------------------------------|-------------------------|
| | خارج الوطن 1.000 د. ج. | داخل الوطن 600 د. ج. |
| المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم. | ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج. | |

الفترة التشريعية الرابعة
الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 11 ديسمبر 2001

فهرس

* الاستماع إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية خلال
مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثلاثين المنعقدة يوم الثلاثاء 11 ديسمبر 2001 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

افتتحت الجلسة في الساعة الواحدة زوالاً

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة، والطاغم الوزاري المرافق له، كما أسلفنا الذكر، قبل رفع جلسة الأمس، سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية حول بيان السياسة العامة، وبداية أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين فكايير.

السيد نور الدين فكايير: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
زميلاتي و زملائي،

أما بعد:
السيد رئيس الحكومة،
تأتي حصيلة حكومتكم هذه بعد سنة من عمل باشرتموه في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة ومعقدة تميزت بتراكم سلبيات ونقائص واختلالات من الماضي والحاضر تلقي بظلالها على الواقع، يسودها الفقر والبطالة وأزمة سكن حادة، واختلالات هيكلية واقتصادية ومؤسسية، من إصلاح اقتصادي معطل وخصوصة راکدة واستثمار مختنق، وفي ظل بروز ظاهرة الاحتجاجات، والتعبير عن الإنشغالات في بعض مناطق الوطن باستعمال العنف وتخريب الممتلكات العمومية والخاصة وبالمطالب المتطرفة التي يستعملها البعض غاية لضرب الاستقرار الوطني وكل المبادرات الجادة وتكاد تصبح لدى البعض الآخر اعتقاداً بأنها الوسيلة الناجعة لتحقيق المطالب المشروعة وغير المشروعة، وفي ظل وضع مغاربي لم يبلغ مستوى تطلعات شعوبه في الوحدة والتعاون، يرمي بكل ثقله على ترقية كل تعاون إقليمي مشمر.

وفي ظل نظام عالمي صيغت وتصاغ قواعده لصالح الشريك الأقوى، تسيره التكتلات بواسطة مؤسسات مالية واقتصادية ضخمة، لا مكان فيه لدول منفردة. ذلك النظام الذي زرع الكيان الإسرائيلي في الوطن العربي، يمارس الإرهاب والاعتداء المتواصل على أصحاب الحق في

أستهل كلمتي هذه بالترحم على كل ضحايا الكارثة الوطنية وضحايا الإرهاب الهمجي، وعلى روح الغائب الحاضر في قلوبنا، المغفور له بإذن الله، زميلنا وأخينا سعدي محمد، ونسأل الله العلي القدير أن يتغمدهم جميعاً برحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جنانه.

وضعف التنظيم وغياب الحس الوطني والإنساني لدى بعض الذين لم يترددوا كعادتهم في استغلال المحنة، وبعضهم الآخر الذين أخذوا منها موقع الترصّد للنقل والتشهير بالنقائص والهفوات الموجودة وغير الموجودة وغض البصر والقلم عن الإيجابيات وجهود الرجال ونكرانها، للعزف أكثر على أوجاع المنكوبين، وعدم تردد بعض المستنكبين في الإسراع إلى حشد أنفسهم ضمن فئات المنكوبين الحقيقيين، وما هذه إلا عوامل عطلت مجريات عمليات التكفل بالضحايا وتفعيل الإمكانيات التي رصدتها الدولة وتبرعات الخيرين من الداخل والخارج.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

إن نتائج هذه الكارثة الوطنية التي ترمي اليوم بكل ثقلها على مناقشاتنا وعلى عمل الحكومة وبرامجها، تتطلب تظافر الجهود المخلصة لاحتواء آثارها وجبر أضرارها واتخاذ ما يجب من التدابير الكفيلة بالحد أو على الأقل بالتخفيف من أخطار هذه الكوارث حالا ومستقبلا. واستغلال هذه المحنة قاعدة لبلوغ الهمة وترشيد عمل السلطات العمومية بإجراء الدراسات العلمية والبحوث الموضوعية فيما حدث، وما ساهم في تفاقم أضرار الكارثة التي هي في أصلها قوة قاهرة تظافرت مع عوامل من فعل الإنسان، تتطلب وقفة لتقييم عمل السلطات العمومية، والتفكير في إعادة تنظيم تسيير الشؤون العامة وخاصة المحلية.

ومن خلال هذا الذي حدث ودور السلطات العمومية والمحلية فيه وحصيلة تسيير البلديات المعطلة في معظمها، والمصالح العامة بعدما تداولت على الكثير منها ومنذ الاستقلال الانتهازية، وانعدام الكفاءة والشعبوية والعروشية في أحسن الأحوال، وهي العوامل التي طبعت التدبير والتسيير، وطغت عليهما فشاخ التسبب والتلاعب والمقايضة بالمصلحة العامة وسوء تمثيل الشعب والدولة معا، ولم يعد التحكم في الأمور بالأمر اليسير، ما لم تراجع ضوابط التنظيم والتسيير مراجعة

فلسطين وسوريا ولبنان ويغتال المدنيين وعظماء الرجال من السياسيين والقادة الفلسطينيين. ويقصف مقرات السلطة الفلسطينية ورئيسها أمام العالم ولا يأبه بأحد.

وهو النظام العالمي نفسه الذي تغاضى عن الإرهاب وحماه عندما كان ينفرد بالجزائر، يذبح وينكل بأبنائها ويخرب ويدمر قدراتها الاقتصادية والتنموية. لأن ظاهرة الإرهاب وإن كانت آفة مدمرة وظاهرة دولية ما كان لها أن تستفحل لو أصغى العالم إلى تنبيهات الجزائر بخطورة هذه الظاهرة العابرة للحدود و الدول وبوجوب إدانتها وضرورة تعاون جهود كل أعضاء المجتمع الدولي وتظافرها لمحاربتها واستئصالها. حتى وقعت الواقعة يوم 11 سبتمبر إثر الاعتداءات الإرهابية على واشنطن ونيويورك، حيث أدرك العالم صحة مقاربة الجزائر.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

فيما يخص حصيلة نشاط الحكومة، موضوع نقاشنا هذا، فإننا نقدر حق التقدير الجهود المبذولة في خضم هذا الوضع العام للبلاد والمحيط الخارجي، وننوه بكل النتائج المحققة والمرامي والآفاق المسطرة، ويحسن تسيير الشأن العام وتبني الحوار قاعدة، والتشاور أسلوبا في عمل حكومتكم والعمل على تجنيد ما توفر من الطاقات وتجاوز الخلافات بغية توفير أسباب تنمية شاملة وتحقيق الأمن واستعادة الوئام الاجتماعي والوطني من أجل انطلاقة صحيحة وأكيدة ومستديمة.

ونبارك الحوار المفتوح مع العروش مع رفضنا ونبذنا لكل مطلب يرمي إلى المساس بالوحدة الوطنية وببسط سيادة الدولة بكامل رموزها وأجهزتها على كل إقليمها، أو المساس بأركان الجمهورية والمبادئ الديمقراطية.

كما نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة في تسيير الكارثة والتخفيف من معاناة المنكوبين، وكل النتائج المحققة في التكفل بضحايا النكبة وإعادة إسكان المنكوبين رغم النقائص وصعوبات الميدان الناجمة عن قلة الإمكانيات

الخارجي خاصة النصوص الإجرائية وتأهيل التحكيم.

غير أنه يبقى في نظرنا هذا العمل أو الجهد ناقصا ومبتورا ما لم يلازمه اعتناء نوعي وفعلي برجال القطاع وأعاونهم المعهود إليهم تجسيد هذه الإصلاحات، والمعول عليهم أساسا في بسط سلطان القانون على المجتمع بعدل وإنصاف وضمان الاستمرارية والاستقرار ومكافحة الآفات الضاربة في المجتمع والتصدي للإجرام والتعدي على الحريات والحرمات والممتلكات والمال العام وذلك باعتماد النخبوية في توظيف القضاة والكفاءة والنزاهة وحسن السلوك في الترقيّة وتولي المناصب النوعية والسعي إلى تجسيد استقلالية القضاء التي يضمنها الدستور من خلال مجلس أعلى للقضاء، بتشكيلة وصلاحيات تؤهله لضمان ذلك، ومن خلال دعم مادي لرجال القطاع برفع أجور القضاة والكتاب بما يضمن لهم على الأقل عيش الرجل العادي المتوسط، حيث أنه من الصعب أن نعتمد على قضاة أجورهم تتراوح بين 13000 و14000 دج شهريا في مكافحة الرشوة والاختلاس ومافيا العقار ومافيا التهريب والتهرب الجبائي وغيرها من أشكال الإجرام المشابه.

كما نبدي بنفس الحدة الانشغال، لاستمرار سريان القانون الأساسي للقضاة الصادر في 1989 المعدل في سنة 1992 لمواجهة ظرف خاص، على قضاة المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، واستمرار قضاة مجلس الدولة في مباشرة وظائفهم دون قانون أساسي ينظم مساهمهم المهني منذ تنصيب هذه الهيئة القضائية الإدارية العليا ومشروع القانون الأساسي للقضاء قابع بأدراج مجلس الأمة في انتظار دعوة اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء للانعقاد والفصل في المواد محل الخلاف بين الغرفتين، وهو المخرج الدستوري والقانوني الوحيد في اعتقادنا الذي ندعو إلى استنفاده.

كما أن الإدارة الجزائرية التي لا يختلف اثنان في كونها إدارة بيروقراطية وليست إدارة الخدمات والتنمية، ظلت تشكل العائق الأساسي في وجه التنمية والإصلاحات،

جزرية وشاملة تقحم من خلالها الكفاءات وطلبيعة المجتمع ونخبة الأمة في تسيير الشؤون المحلية، وتحديد دوائر العمل السياسي وعمل التسيير والإدارة ورفع التداخل بينها في المفهوم والممارسة ضمانا لحقوق المواطن وحمايته وحماية للمصلحة العامة، بل ولاستمرارية الدولة التي نعيش سوء تمثيلها على المستوى المحلي وانتشار مظاهر الفوضى والدوس على القوانين والتنظيمات.

وبدعم و تعزيز و تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال السلطات العمومية، لأنها أكثر الوسائل فعالية لضمان سيادة إرادة الشعب، وأفضل سبيل للتعاون مع جهاز الحكم لمحاربة الفساد وتعميق جذور الحكم الصالح في تربة المجتمع. وترشيد الإعلام وتحريره بما يضمن حق المواطن في إعلام موضوعي ونزيه، لتكوين رأي عام ناضج وسليم، يسمح له بالمشاركة في صنع القرار وتسيير الشأن العام، في ظل دولة مؤسسات ثابتة تضمنها عدالة مستقلة.

إذ يستخلص من الحيز المخصص لها في عرضكم هذا مدى الاهتمام الذي توليه حكومتكم للعدل باعتباره أساس الملك وأساس السلم والأمن والطمأنينة والسكينة في المجتمع وهو العامل الأساسي والمحوري لكل تقدم وازدهار، وهو يدل على توفر إرادة سياسية لتمكين هذا القطاع من تبوء ومكانته في المجتمع وتأهيله لأداء دوره في الاستقرار والتنمية الاقتصادية وبعث الاستثمار الوطني والأجنبي، وبناء الدولة العصرية، دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات التي لاتتأثر بتغيير الرجال والحكومات.

وفي هذا الصدد، نشني على الجهود المبذولة بغية عصرنه هذا القطاع وترقية الأداء القضائي كما وكيفا، بما تبادر به وزارة العدل من توفير للوسائل المادية لسير الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ومراجعة تنظيمها ولامركزية تسييرها وتكليف النصوص القانونية والتنظيمية مع مستجدات الواقع وتأثيرات المحيط

المؤسسة المكسب للمنطقة والمناطق المجاورة منذ عقود خلت، دون تقديم البديل المناسب، وهو التدبير الذي بدأت نتائجه السلبية تهدد صحة المواطنين وحياة الاطفال وسلامة نموهم وتبعث فيهم الشعور بتخلي الدولة عن رعايتهم، ما لم يراجع الموقف. والرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل. ننتظر منكم سيدي رئيس الحكومة تدخلا شخصيا لإنقاذ هذه المؤسسة، وردا مطمئنا للمواطن في هذا الشأن.

هذا بالإضافة إلى بروز بعض الممارسات التي تحرف الإصلاحات والتسهيلات التي تبادر بها الحكومة لأغراض شخصية تجارية، جعلت من المؤسسات الاستشفائية العمومية روافد لخدمة العيادات الخاصة، الأمر الذي أصبح يدعو إلى ضرورة التفكير في إعادة النظر في تسيير القطاع الصحي و مساعدة أهل الاختصاص على الاستثمار في القطاع ضمن إطار قانوني واضح وشفاف يضمن العلاج للجميع.

أما عن البحث العلمي، الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية الشاملة باعتبار المعرفة هي الثروة الحقيقية ومقياس تقدم الشعوب وقوة الدول، فرغم اهتمام الحكومة به فإن الجهود المبذولة في هذا القطاع لن تبلغ مداها ما لم يتم الاهتمام الجدي بالباحث والاستثمار فيه وضمان الحق في حرية البحث وتوفير الشروط المادية والمعنوية لعمل الباحث.

في ختام هذه الكلمة، لايسعنا إلا أن نؤكد جازمين أن الجزائر رغم النكبات والمحن التي أصابتها في العقدين الأخيرين، سننطلق من جديد في ركب التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ضمن المعايير الدولية للنمو في كنف السلم و الأمن والطمأنينة، وضمن المكاسب الديمقراطية التي عاشتها البلاد في تعددية سياسية، واختلاف في الفكر والرأي وقبول الرأي المخالف، وحرية صحافة متعددة المشارب ومتحررة من الضغوط وتساهم بموضوعية ونزاهة في تنوير الرأي العام و صياغة القرار السياسي الوطني. والعمل على تشييد مؤسسات حكومية

وكل المبادرات الجادة ومحاولات الإصلاح، وهي من أسباب زعزعة الثقة و عمق الهوة بين المواطن ودولته تتطلب في اعتقادنا ضرورة التفكير في إيجاد مخطط استعجالي لإصلاحها وتأهيلها إلى أداء الدور المنوط بها في التنمية والخدمات والاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى ما سيتمخض من نتائج أعمال لجنة إصلاح هياكل الدولة.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

أما الفلاحة، باعتبارها الثروة الدائمة والحيوية وقطاعا استراتيجيا من شأنه تحقيق الأمن الغذائي للأمة، فرغم الجهود المبذولة في هذا القطاع والمبالغ المعتمدة المرصودة لبرامج الدعم الفلاحي المقرر يبقى عدم البت في تسوية المشكل القانوني للعقار الفلاحي، لضمانه وحمايته وطمأننة المتعاملين والعاملين فيه عائقا لكل الجهود والمبادرات الرامية إلى تطويره، والمحافظة على ديمومة الطابع الفلاحي للأراضي الفلاحية وحمايتها من التجزئة والتفتيت الذي حول مساحات فلاحية كبيرة وكثيرة إلى قطع لاتسد حتى الاكتفاء الذاتي للعائلة، تم ابتلاعها من قبل البناء العشوائي في حين أن الاستثمار الفلاحي يتطلب المساحات الواسعة والإمكانيات الكبيرة، وهو يندرج ضمن النشاط الاستراتيجي للدولة وليس للفرد.

أما عن الصحة، التي يقع على عاتق الدولة واجب رعايتها وتوفيرها. فقد أجمع الكل على أنها مريضة وهي مريضة حقا، فرغم الإمكانيات التي توفر لها، فإن سوء التسيير والتدبير جعل التغطية الصحية الأولية للمواطن تبعث على الانشغال والقلق. كذلك التدبير الذي لم يجد سبيلا إلى التقليل من تكاليف العلاج في الخارج إلا في الغلق التدريجي المتواصل إلى اليوم لمصالح طب الاطفال، وطب النساء والولادة، والطب العام والجراحة العامة وطب العيون بمستشفى الدويرة بعد إقرار تحويله إلى مستشفى متخصص منذ سنة 1997، مع حرمان المرضى من الخدمات الطبية التي كانت تضمنها هذه

وعلاوة على عبارات التعاطف والمواساة التي نحن مدينون بها تجاه كل من لحقه ضرر، فإن الواجب يدعونا كذلك إلى طرح قضية مسؤولية السلطات العمومية في هذه المأساة.

أيعقل ألا يتخذ أي إجراء للوقاية من مثل هذه الكارثة البشرية؟ هل قهر الانهيار الدولة الجزائرية إلى درجة تجعلها عاجزة عن التكفل بالمنكوبين بحد أدنى من الفعالية؟ هل تم استخلاص العبر ولو مرة واحدة باتخاذ الاجراءات اللازمة والاحتياطات الضرورية لمواجهة مثل هذه الأخطار في المستقبل؟

عن هذه التساؤلات الثلاثة نستطيع الإجابة بالنفي دون أي احتمال للخطأ مع الأسف. ولإثبات ذلك ماعلينا إلا أن نذكر بتصرف السلطات في تسيير الحدث.

ف رئيس الجمهورية لم يتنقل إلى حي باب الوادي إلا بعد ثلاثة أيام، وبدلاً من التعبير عن تعاطفه وتضامنه لم يجد أفضل من التهرب من مسؤوليته باللجوء إلى القضاء الإلهي!

وقبل هذا، نسب وزير الداخلية التهمة إلى الضحايا الذين، حسب رأيه، فضلوا السكن في مثل هذه المناطق المعرضة للخطر.

إن هذه التصريحات تلخص وحدها نكبة دولتنا التي تتخذ من الغفلة والوقاحة نموذجاً لاستراتيجية الدولة. وبعد هذه المعاينة المرة ماذا يمكننا قوله عن بيان السياسة العامة للحكومة؟ لقد صرحتم بنفسكم سيدي رئيس الحكومة في قولكم: "ليس هناك جديد في الأفق"، بالفعل إن تقريركم أشبه بحصيلة محاسبية أو على الأكثر بنموذج من نوايا وعود ذات صبغة انتخابية، والأرقام المقدمة بوفرة وإفراط لا يمكنها إخفاء الحقائق الميدانية التي تكذب كل التقديرات.

كل منا يعلم أن سعر برميل النفط يؤول إلى الإنخفاض،

و إدارية تسمو بسلوكها لإيجاد الشروط المادية والموضوعية لإحداث الثروة والنمو خارج قطاع المحروقات طبقاً للمعايير الدولية للمنافسة التجارية والصناعية.

نعم سيدي الرئيس،

قد نحلّم و نتخيل ونتمنى، فلم لا نحقق وننجز؟ أو ليست الجزائر هي التي قام شعبها بأكبر ثورة تحريرية في العالم تعتبر من رصيد البشرية وتراثها؟ إن الجزائر تتوفر على شروط طبيعية وبشرية وجيوسياسية ملائمة لانطلاق وثبة وهبة وطنية تعيد إلينا الأمل السابق في النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والسلام والوثام الاجتماعي والوطني، وما ذلك على الله بعزيز، وما ذلك على قادة البلاد وشعبها بمستحيل.

{ ... وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ... }

وفقكم الله في حمل أمانة الشعب الجزائري.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكراً للسيد نور الدين فكاير. وأحيل الكلمة إلى السيد طارق ميرة.

السيد طارق ميرة: سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومساعديهم،

زميلاتي وزملائي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

أزول فلاون.

سيدي الرئيس،

قبل الدخول في صلب الموضوع، أود أن أعبر باسم المجموعة البرلمانية للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن تعازينا الخالصة لعائلات ضحايا الفيضانات الأخيرة وتأكيد تضامننا مع كل المنكوبين.

بالتأكيد مواضيع تثير الغضب. فبدلاً من الحديث عنها، نختلق حيلًا وحججًا إما لتأجيل النقاش وإما لرفضه تماماً. إن هذه التصرفات تعد من الشعوذة.

كل الأمور تجري وكأن عقلية الحزب الواحد تعود من الباب الواسع، مرفوقة بموكب من التعسفات واللاعقاب خاصة. وهذه العودة للماضي وإلى الماضي تتضح أيضاً عن طريق النظرة البوليسية إلى المسائل السياسية.

فالاحتفال الشعبي (la Kermesse) الذي نظمه رئيس الحكومة بقاعة ابن خلدون بتوصية من رئيس الجمهورية للتحديث إلى ممثلين مزيفين للعروش يعتبر حفلاً هزلياً لو لم تسبقه مأساة مؤلمة خلفت 100 قتيل والمئات من الجرحى وفي نفس الوقت الذي نظمت هذه المناورة الضخمة تم القيام باعتقالات عديدة في منطقة القبائل وبطريقة تعسفية. كما استعملت مرة أخرى الطلقات النارية بالرصاص الحي، وإننا بالمناسبة نندد بشدة وصرامة بهذا التصعيد الجديد للعنف والرعب.

كيف تريدون إيجاد مخاطبين تتوفر فيهم شروط المصداقية والتمثيل، والكل يعلم بأن تقرير لجنة الدكتور إسعد لم يخص له أي مصير؟! مع التذكير بأن اللجنة عملت تحت رعاية القاضي الأول للبلاد؟

كيف تريدون ترسيخ جو من الثقة علماً أنه لم يتم النطق بأية عقوبة ولو بطريقة تحفظية؟!!

كيف تريدون أن يتحلى الشباب بالحيوية والمرح عندما يشاهدون وكلاء قدامى للدولة مجندين للتجول في منطقة القبائل لتوظيف مساعدين وعملاء لهم قصد نيل رضا أسيادهم وإعجابهم؟

كل هذه الأمور ليست جدية بل إنها غير أخلاقية. وليس من شأن التعفن الذي تراهن عليه الحكومة إلا أن يزيد الوضع خطورة، والسلطة سوف تتحمل المسؤولية كاملة.

وأن الاقتصاد العالمي في تراجع بينما اقتصاد بلادنا في ركود متواصل.

إن غياب الروح والنفس الذي يميز هذا بيان السياسة العامة هذا يجعلنا نتساءل عن طبيعة مثل هذا النوع الجديد من النصوص. أليس هذا مؤشراً يدل على أن الحكومة قد لحقها الغموض والتفكك السائدان في قمة الدولة؟ حيث أن الحكومة ملزمة دستوريا بالاستلها من مسعى رئيس الجمهورية الذي يتعرض باستمرار لتناقضات في مسائل عديدة.

أفلا يعتبر هذا الحذر وهذا النقص في التصور وفي الأفكار التي تضمنها بيان السياسة العامة مثلاً واضحاً لجمودية رئيس الدولة نفسه؟

سيدي الرئيس،

لقد أراد رئيس الحكومة بدء خطابه بالتعرض لإصلاح النظام القضائي مدحا لاستحقاقاته. هذا جيد. لكن ما يبدو لنا هو أنه بالموازاة مع سلسلة من الضوابط القانونية الضرورية لتسوية التشريع قصد مرافقة التفتح الاقتصادي، فإن نظامنا القضائي قد سجل إدخال قيد إضافي للحريات العامة. إذ أن القانون المتعلق بالقذف والشتم المتميز بالشدة والإسراف إلى درجة يصعب معها تطبيقه أوضح مثال على ذلك. الأمر الذي يقلق كثيراً هو عودة جو الماضي المرفوق بممارسات كنا نظنها انقضت إلى الأبد.

أود أن أذكر ثانية على غرار ما تطرق إليه أحد زملائي بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس حزبنا. فإن السلطات العمومية لا تبدو منزعجة من هذه الحالة إلى حد الآن، فلا أحد اتخذ موقفاً، كما لو أن مثل هذه الطرق يجب ابتذالها وإدماجها في الأخلاق والسلوكات، هذا غير معقول.

أغتنم هذه الفرصة للتذكير أنه قد تم إيداع سؤال شفوي في هذا الموضوع. وهنا أيضاً لم يبلغ بأية إجابة. هناك

فبالمناسبة ماهو المصيرالذي خصص لتقرير اللجنة المكلفة بإصلاح المنظومة التربوية؟.

أما على الصعيد الدولي فإن تاريخ 11 سبتمبر قد غير وجه العالم. فالدول التي كانت تتظاهر بتجاهل الإرهاب الإسلاموي قد عرفتته حسب مفهومها، وقررت محاربتته على الصعيد العالمي، إنه خبر جيد، لكن بالرغم من هذا المنعرج فإن الجزائر لم تحسن استغلال هذه الفرصة لتتصدر مكافحة هذه الآفة التي تمثل في نظر التاريخ الظاهرة الشمولية الثالثة. إن هذا الضعف يجد جذوره في تقاليد السياسة الخارجية الجزائرية وفي العزلة التي وقعت فيها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، بسبب افتقارها إلى الاتصال. إن ضلال سياستنا الخارجية يتمثل في عدم المساس بالمضمون أو تغييره مع محاولة القيام بحركات ديبلوماسية كثيرة ومكثفة قصد خلط الأوراق، والقيام بحملات ضخمة من أجل إغراء بعض المخاطبين وإدهاشهم.

إن الجزائر لم تتخلص نهائيا من النظرة التي تضحى بالمنفعة الوطنية لصالح المنفعة الأيديولوجية للنظام.

بعيدا عن برنامجكم الذي ليس ببرنامجنا بطبيعة الحال، إذ ما يلفت انتباهنا هو طبيعة النظام، هناك عملية سنّ ضوابط، تتم في الخفاء، مصحوبة بحجز وسائل الإعلام العمومية، واختراق حقوق الإنسان، والإعجاب بالبقاء في الركود وقلة المصادقية التي تمنحها الدولة لالتزاماتها.

لقد ترسخت في البلاد أزمة ثقة حقيقية إلى درجة تجعلنا نتساءل عن أهمية المؤسسة التي تمثلها فمنذ حوالي 5 سنوات، ورغم التزوير الانتخابي نحن هنا من أجل رد الأمل إلى الشعب الجزائري لكن مع الأسف فإن سوء المعاملة الذي خصص للمؤسسات الدستورية، واستمرار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والتردد في اختيار الإتجاه الأيديولوجي، كلها عوامل أدت إلى خيبة أمل

فباللجوء إلى تقنيات شمولية قديمة حيث يتعايش التلاعب والتمثيل الخيالي، فإن السلطة تكون قد شوهدت سمعة الدولة والأمر العام.

من سيبقى في المستقبل مؤمنا بالخطاب السياسي إن غابت عنه آداب المسؤولية واليقين؟ إلا إذا كان ذلك هو الهدف المنشود قصد تجديد النظام الذي أفرز طائفة مغلقة تعيش ضد المجتمع وعلى حسابه لا تصغي للصرخات الصاعدة من أعماق البلاد.

سيدي الرئيس،

إن الحكم السليم والجيد الذي تتباهى به الحكومة يفترض التنبؤ بالمسائل وليس الخضوع لها أو تحملها أو تعقيدها. فلنتذكر كيف دخلنا التعددية السياسية تحت الإكراه والاضطرار بثمن ثورة دموية. الاضطراب الذي قد شوش مرحلة انتقالية كان من المفروض أن تكون سلمية ومنظمة. وبالتالي ينبغي لنا عدم تضييع المزيد من الوقت في قضية الأمازيغية التي هي قضية حساسة جدا. هناك مافيه الكفاية من الموتى.

لقد حان الوقت لإحداث قطيعة مع التنظيم السياسي-الإداري من أجل دعم الرابطة الوطنية وتعزيزها آخذين بالاعتبار الخصوصيات الجهوية.

إن هذا النمط من الجهوية الذي يمارس في مناطق عديدة من العالم لا يتناقض مع فكرة الدولة الموحدة بل على العكس.

إن هذه الإشكالية على غرار الورشات الضرورية الأخرى التي يجب فتحها كإصلاح النظام المصرفي ومراجعة قانون الأسرة وإصلاح المنظومة التربوية، من شأنها أن تدفع الجزائر نحو العصرية. ولتحقيق ذلك يجب توفر الإرادة والوعي السياسي بدلا من التردد والإهمال اللذين اشتهرت بهما السلطة.

لقد ركزت الحكومة في بيان السياسة العامة الذي يعتبر في الحقيقة برنامج حملة انتخابية أكثر مما هو حصيلته سنة نشاط، على وعود تندرج ضمن ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي.

إن الأفافاس يتساءل: كيف يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي في بلد لم يسترجع السلم والاستقرار، في بلد حيث أصبحت التوترات والاضطرابات الاجتماعية تزداد حدة، وانتشارا، وتؤثر سلبيا وبصفة مباشرة في الاستثمار والنمو الاقتصادي. في بلد ذي اقتصاد يخضع كلية لتقلبات أسعار النفط ولقيمة الدولار، في بلد حيث ينعدم فيه الاستثمار بسبب كساد الأعمال، وانعدام الثقة وعدم استقرار المؤسسات والقوانين؟

كيف يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي عند ما يتردد المستثمرون الأجانب؟ وهذا رغم الحملات الإعلامية الواسعة، والحوافز المالية، والتدابير في الوقت الذي مازالت شركات التأمين الدولية مثل (la coface) تصنف الجزائر ضمن الدول "ذات الخطر" كما أن وزير الخارجية الفرنسي يطلب من مواطنيه الحذر في الجزائر، الشيء الذي ينعكس سلبا على شروط الحصول على القروض التجارية والاستثمارات الأجنبية.

كيف يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي عند ما يصرح وزير المالية بمراجعة المبالغ المخصصة له إذا استمرت أسعار البترول في الانخفاض؟

كيف يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي الموعود به، ورئيس الدولة يصرح باقتطاع ثلثي (3/2) الغلاف المالي المخصص للإنعاش لصالح منكوبي كارثة يوم 10 نوفمبر؟

وكل هذا يدل على شيء واحد، وهو الانعدام الكلي لاستراتيجية اقتصادية في الأمدين المتوسط والطويل.

حقيقية. أما فيما يخصنا فإننا عازمون على مواصلة النضال من أجل الديمقراطية التي تم تدشينها منذ ثلاث عشرات.

اليوم، هذه الديمقراطية لم تبق تعبر عن قيمة مستوردة إلا أن شروط ترسيخها مازالت مجمدة من قبل هذه السلطة وإن هذا الإصرار على إحياء النظام المشلول، والمرهق سوف تتم مقاومته بفضل إصرارنا، ومثابرتنا على إقامة عهد جديد يجمع بين الجمهورية والديمقراطية. ومعركتنا السياسية عبارة عن جهود قصد إسقاط الشر والباطل، وبلوغ الغاية النهائية المتمثلة في تحقيق السعادة للأمة الجزائرية.

وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد طارق ميرة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وأحيل الكلمة إلى السيد مالك سدالي ممثلا عن المجموعة البرلمانية لجهة القوى الاشتراكية.

السيد مالك سدالي: سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

زميلاتي زملائي النواب،

إخواني الصحفيين،

السلام عليكم.

نقف في البداية وقفة ترحم وإجلال على ضحايا الكارثة الوطنية ليوم 10 نوفمبر ونترحم كذلك على زميلنا النائب السيد محمد سعدي الذي توفي خلال هذه الكارثة الوطنية. كما نترحم على زميل عزيز علينا، السيد صديق دبايلي الذي توفي في 13 ديسمبر من السنة الماضية.

بالأمس 10 ديسمبر، سيدي الرئيس، احتفلت دول العالم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللأسف مازال الإنسان اليوم في جهة، والحقوق في جهة أخرى.

ويلاحظ اليوم تناقض كلي بين التحسنات المسجلة من حيث مداخيل التصدير وارتفاع احتياطات الصرف حيث لدينا اليوم أكثر من 20 مليار دولار من احتياطات الصرف إضافة إلى أكثر من 10 ملايين دولار على مستوى البنوك أي ما يعادل 3 ملايين دولار إجمالاً. أما الأوضاع الاجتماعية فهي مزرية فكل المؤشرات: البطالة، الاستهلاك النهائي للعائلات، التضخم... إدار العائلات تبين تدهور الظروف المعيشية العامة اليوم.

وكذلك تفاقم ظاهرة الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وهما نتيجة السياسة الاقتصادية المنتهجة.

إن ارتفاع نسبة البطالة وحسب الإحصائيات الرسمية فإن نسبتها 29٪ والتي تتعدى في الحقيقة نسبة 32٪ والشيء الخطير هو أن نسبة 78٪ من البطالين لا تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهي قبلة حقيقية، خاصة بعد عمليات تسريح العمال التي تؤدي إلى استمرار ارتفاع نسبة البطالة مع غياب سياسة توفير شروط النمو الاقتصادي والاستثمار وكذلك بعد مباشرة "الجيل الثاني" من الإصلاحات. إن ضعف النمو والاستثمارات لايساعد في التقليل من هذه الظاهرة.

الشيء الذي أدى وسيؤدي حتماً إلى إفقار شرائح واسعة من المجتمع، حوالي 50٪ من أفراد المجتمع يعيشون اليوم في فقر، وحرمان، وتهميش، وإقصاء، إذ أصبحت فئات كبرى تعيش حالة يأس وبطالة.

لقد أدت البطالة والتهميش والإقصاء والحرمان إلى تفشي الآفات الاجتماعية، فقد انتشرت المخدرات اليوم داخل مداشرنا وداخل المؤسسات، والعجيب هو أن شبكات المخدرات تتعامل مع قوى الأمن، كما ارتفعت نسبة الانتحار رغم أننا تقدمنا بسؤال شفوي إلى الحكومة إلا أنها لم تتخذ التدابير اللازمة. كذلك ظاهرة الدعارة، حيث تعمل شبكات كاملة على استغلال الفتيات، وهذه الشبكات تنشط أمام أعين الناس جميعاً، وكذلك انتشار شبكات الإجرام. إن سوء التغذية ونقص الوسائل

كيف يمكن تحقيق الإنعاش عندما يخضع اقتصادنا لضغوط داخلية وخارجية، ولتأثيرات السوق العالمية والتبعية الغذائية؟ مع الإشارة إلى أن إنتاج الحبوب انخفض هذه السنة بنسبة 51.83٪ مقارنة بالسنة الماضية ونفس الشيء بالنسبة إلى الحبوب الجافة.

كيف يمكن تحقيق إنعاش اقتصادي واقتصادنا استولت عليه "مافيا" في جميع المجالات: التصدير، تزوير النقود، مافيا الرمال، العقار..

فيما يخص مافيا الرمال فقد نبهنا مراراً، وتكراراً إلى الخطر الذي تواجهه المياه الجوفية... وأشرنا إلى ذلك مرات عديدة، فقد اقترح المجلس الشعبي لولاية تيزي وزو على السلطة التنفيذية لائحة لكن إلى يومنا هذا لاحياة لمن تنادي.

مافيا العقار: فقد كونا ملفاً، وتحدثنا كثيراً عنه، ويمكن ذكر مثالين: في أوقاس بولاية بجاية قام أحد الخواص التابع "للمافيا" بالاستيلاء على عقار، وبدأ عملية البناء، فقام منتخبو الشعب بطرح القضية على العدالة، التي فصلت لصالح البلدية، ولكن القرار لم يطبق إلى يومنا.

مثال آخر: هنا بالجزائر العاصمة وبالضبط بجسر قسنطينة على العكس منتخبو التزوير تقاسموا الأراضي فيما بينهم فتحرك المواطنون بتقديم شكاويهم ونداءاتهم للسلطات التي لم تحرك ساكناً وقد قمنا بزيارة إلى الميدان.

الأوضاع الاجتماعية: يرى الأفاضل أن الأوضاع الاجتماعية ازدادت سوءاً على مر السنين، وذلك بسبب:

- فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها السلطة منذ الاستقلال.
- انخفاض أسعار البترول في فترة معينة.
- الاتفاقيات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي.
- دخول البلاد في حرب أهلية.

إن الذين خرجوا الشباب عبر معظم أرجاء الوطن لاسترجاع حقوقهم المغتصبة ووجهوا بالقمع الأعمى وبالأساليب الاستفزازية والمناورات كالعادة، الشيء الذي أدى إلى سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى شهداء الديمقراطية وهذا كذلك يدخل ضمن حصيلة الحكومة لهذه السنة.

فعوض لجوء السلطة إلى حل المشاكل عبر حوار جدي وشفاف، لجأت إلى المناورات واستعمال الحيل كعادتها عبر تكوين لجان تحقيق واختراع ممثلين مصطنعين للتحاور.

ويتساءل الأفافاس هنا عن الأسباب التي جعلت السلطة تتماطل وتترك الأوضاع تتعفن وتتآزم.

إن الوضعية التي آلت إليها بلادنا هيكلية وليست ظرفية.

إن الشباب عازمون على أخذ حقوقهم عبر هذه الانتفاضة الوطنية السلمية، وهذا دليل آخر على أن السلطة المستبدة ذات الواجهة التعددية، لم تستطع إخضاع الشعب الجزائري رغم القمع، وحالة الطوارئ التي سمحت بدورها تبعد الشبكات المالية الخفية التي من خلالها تنشط بكل حرية لوبيات من المافيا استولت على الاقتصاد الوطني بل على ما يسمى اقتصاد السوق.

عشر سنوات من الحرب راح ضحيتها 200.000 قتيل تكفي للبحث عن حلول حقيقية لمشاكل حقيقية ولا بد أن ندرك أنه حان الوقت لنشرع في تغيير راديكالي وجذري، وديمقراطي وسلمي، وحان الوقت أن نضع حدا للحيل الخفية، وللاتخابات المزورة التي لا تهدف إلا لتلميط الواجهة وللتغيير الوهمي.

وهنا يجب أن نذكر مرارا وتكرارا أن الأنظمة

الصحية أديا إلى عودة أمراض كثيرة لم يعرفها الجزائريون إلا في زمن الاستعمار، وبالخصوص خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945. ومن الأمراض التي ترتفع نسبتها اليوم.

مرض السل الذي ارتفع بنسبة 13٪.

مرض البرداء ارتفعت نسبته إلى 41٪.

- مرض الحثار (الرمم الحبيبي) ارتفع بنسبة 33٪.

مرض الكزاز ارتفع بنسبة 10,7٪.

- مرض التهاب السحايا ارتفع بنسبة 10٪.

ودون أن أنسى الأمراض المتنقلة عبر المياه، والتي أدت إلى وفيات في جهات من الوطن مثل تيارت، والقبة... وكذلك مرض Guillain-Barre الذي ظهر في سوق أهراس، وتيارت والذي أثار قلق المواطنين.

وكل هذا في غياب سياسة صحية تواجه ارتفاع نسبة هذه الأمراض، وكذا ضعف الحماية الاجتماعية خاصة من حيث خدمات فروع الصحة، والأسرة والشيخوخة. وهذا ما يدل على فشل سياسات الحماية الاجتماعية، رغم استهلاكها أكثر من 8٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن تدهور الظروف الاجتماعية للمواطنين يزيد في تعقيد الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها البلاد.

إن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ما هو إلا نتيجة حتمية للنظام السياسي الذي يسير البلاد منذ 39 سنة. وممارسة القمع، وسياسة الكل أمني لا تسمح بأي استقرار للبلاد.

إن السلطة تعتبر أن سنة 2001 سنة لاستعادة الوثام المدني، لكن بالنسبة إلى الشعب الجزائري والأفافاس تعتبر سنة الانتفاضة السلمية الديمقراطية للمواطنين ضد النظام الاستبدادي الذي صادر الثروات والحقوق والحريات منذ الاستقلال.

1 - المرحلة الأولى: تتمثل في الشروع في الإجراءات الاستعجالية لتحضير المرحلة الانتقالية ورفع حالة الطوارئ وإلغاء كل القوانين الاستثنائية مباشرة.

- فتح المجال السياسي والتعبير عن طريق إلغاء الموانع والعوائق لممارسة الحق في التعبير والتظاهر والتنظيم والتجمع.

- فتح المجال الإعلامي بضمان الوصول الحر، والمتكافئ لوسائل الإعلام الثقيلة وخاصة التلفزة.

- الاعتراف باللغة الأمازيغية، التي تمثل مع اللغة العربية إحدى دعائم الشخصية الجزائرية كلغة وطنية ورسمية.

2 - المرحلة الثانية: تشمل معظم ميكانيزمات الأزمة من أجل الوصول إلى عقد مع جميع القوى السياسية التي تنبذ العنف بواسطة الحوار، وكذا وضع معالم لتسيير المرحلة الانتقالية التي تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة لمجلس تأسيسي يعيد إلى الشعب الجزائري حريته قي تقرير مصيره، ووضع دولة القانون. راحت مخبرات السلطة تنتهج سياسة الهروب إلى الأمام عوض البحث عن حلول للأزمة كما راحت تشتغل لتهيئة ترسانة أخرى من القوانين لخنق قوى المعارضة.

إن الأفافاس الحزب الاشتراكي الديمقراطي ناضل بالأمس ضد اشتراكية الشكنات ومازال يناضل ضد الدولة البوليسية، والجمهورية الأصولية، كما أنه يناضل في الميدان الاقتصادي من أجل اقتصاد سوق اجتماعي وضد مجتمع السوق، ولهذا عارض كل مشاريع القوانين التي تهدف إلى بخص الاقتصاد الوطني، وتفجير الشعب الجزائري. شكرا.

الرئيس: شكرا للسيد مالك سدالي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد ذويبي رئيس المجموعة البرلمانية لحركة النهضة.

السيد محمد ذويبي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف

الديكتاتورية هي التي أوجدت شروط العنف، والإرهاب. أليست الجزائر البلد المصدر للنفط هي التي أصبحت اليوم البلد المصدر للإرهاب؟ فالبلدان التي صدرنا إليها الإرهاب يتجاوز عددها تلك البلدان التي نتعامل معها تجاريا.

هذا فضلا عن استعمالها من أجل البقاء والدوام في السلطة ولا يبقى للمجتمع أمام القضاء على الحياة السياسية، وعلى قنوات التعبير السلمي إلا الشارع الذي يبقى المكان الوحيد للتعبير عن غضبه.

إن تفضيل السلطة للخيار العسكري والكل أمني على حساب الحل السياسي أدى إلى فشل سياسة الوثام المدني، إذ أصبحنا في حالة لا قانون.. حيث التحوار مع الإرهاب، مع الذين يستعملون العنف من جهة، وتقمع الحركات الاحتجاجية السلمية من جهة أخرى بالرصاص فبالطبع هذا الأسلوب في المعاملة مرتبط بطبيعة النظام ومن واجب الطبقة السياسية اليوم الاستجابة لمطلب أساسي ألا وهو جعل العنف الذي يسير به نظام المجتمع، يتوقف بدوره عن إنشاء العنف الإرهابي وعنف الدولة. والشيء الخطير اليوم هو أن جزء كبيرا من الشباب يؤمن بفكرة واحدة هي أنه ليس لديه ما يخسر، وليس أقل خطورة كذلك أن يصبح اللجوء إلى الشارع الحل الوحيد، والمكان الوحيد للتعبير عن الغضب، وهكذا يكون الأمر عندما يغلق المجال السياسي، وعندما تكسر كل قنوات التعبير السلمي الديمقراطي.

وأمام خطورة الأوضاع في بلادنا، لجأت السلطة مرة أخرى إلى الاستعداد لتنظيم استفتاء في الدستور، وانتخابات اعتبرتها حلا لتجاوز الأزمة. إنها بالفعل حلول خاطئة لأزمة حقيقية.

وأمام خطورة الأوضاع في بلادنا، وشعورا بروح المسؤولية فإن الأفافاس يرى أن الأزمة أزمة سياسية عميقة تتطلب حولا سياسية، فبالتالي تقدم بمذكرة للخروج منها عبر مرحلتين:

المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السادة إطارات الدوائر الوزارية المختلفة،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وتقبل الله منا ومنكم الصلاة والصيام والقيام آمين.

تأتي مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة للمرة الثانية في حياة المجلس الشعبي الوطني التعددي طبقاً لأحكام المادة 84 من الدستور، والتي تنص على أن "تقدم الحكومة سنوياً إلى المجلس الشعبي الوطني بياناً عن السياسة العامة ويعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة".

وبهذه المناسبة نشتم هذا التقليد الدستوري ونأمل أن يتكرس ويتعمق دور مؤسسات الدولة، أكثر فأكثر، في إطار الصلاحيات المخولة إياها دستورياً، وذلك بغية تحقيق التوازن المطلوب من أجل بلوغ الأهداف النبيلة في إطار التعاون والتكامل المنشودين نظراً إلى التحديات الكبيرة والأزمات الخطيرة التي تواجه بلادنا والتي تستعصي مجابهتها وحلها على شخص واحد أو مؤسسة واحدة مهما أوتيتا من أمانة وقوة.

إن استعمال هذه الآلية، بالشكل المناسب واللائق، سيساعد الحكومة دون شك ولا ريب على معرفة مدى تقدمها في تنفيذ البرنامج الذي تعمل على تجسيده والنتائج التي حققتها وكذلك النقائص التي تعترضها في مسيرتها. وكل ذلك من خلال الملاحظات التي يتقدم بها نواب المجلس الشعبي الوطني، بحكم مهامهم الانتخابية وطبيعة علاقتهم بمختلف الشرائح الشعبية الواسعة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

تشاء الأقدار أن تتزامن مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة مع فاجعة كبيرة ونكبة أليمة ومصيبة عظيمة تعرضت لها البلاد وخلفت خسائر بشرية ومادية في ولايات الغرب والوسط، وخاصة ما حدث في حي باب الواد بالعاصمة.

وبهذه المناسبة، فإننا في حركة النهضة نتقدم مرة أخرى بتعازينا الخالصة ومواساتنا لكل عائلات الضحايا والمفقودين، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد هؤلاء الشهداء برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جنانه وأن يلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان.

إن الكلام عن هذه الفاجعة التي فاقت كل تقدير، سواء في عدد الأرواح البشرية من الموتى الذين دفنوا أو من الذين هم في عداد المفقودين، أو في الخسائر المادية من هدم للمنازل وإتلاف للمحلات التجارية والممتلكات الأخرى كالسيارات ووسائل العمل، يحتم علينا إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً: إن الشعب الجزائري شعب مسلم، مؤمن، يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، ويؤمن بالقدر خيره وشره، غير أن هذا لا يسقط المسؤولية البشرية عن المسؤولين كل في دائرة اختصاصه.

ثانياً: لقد تعاملت السلطات العمومية في بداية هذه الكارثة بنوع من اللامبالاة، حيث لم تُعَرِّه اهتماماً لما تنبأت به مصالح الرصد الجوي ولم تُدْعَ أي بلاغ في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة للمواطنين ولم تقدر حجم الأمطار الطوفانية التي سقطت طوال ليلة الجمعة وصبيحة يوم السبت، لكي تمنع التلاميذ من التوجه إلى المدارس على الأقل.

ثالثاً: لقد بينت هذه الكارثة النقائص الفظيعة في ميدان العمران وعدم احترام المعايير الخاصة بالبناء والتعمير، ونقص توجيه المياه وحماية الأحياء منها، الأمر الذي يستدعي الصرامة اللازمة في تطبيق القوانين من جهة،

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الحضور،

إننا في حركة النهضة نناقش بيان السياسة العامة ونقيم حصيلتها من خلال الجوانب الآتية، التي نراها حجر الزاوية ومفتاحا لحل الأزمة العميقة المتشعبة والمتعددة الجوانب التي تعيشها البلاد منذ ما يزيد على عشرية من الزمن:

أولاً- مامدى تكريس أصالة الشعب الجزائري وترقيتها والمحافظة عليها؟

ثانيا- مامدى تطور مسعى الوثام المدني والوصول إلى تحقيق المصالحة الوطنية المنشودة؟

ثالثا- مامدى تحقيق الإقلاع الاقتصادي والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع الغبن الاجتماعي عن المواطن؟

رابعا- ما مدى تحقيق الحكم الراشد ودولة الحق والقانون وإرساء قواعد النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الذي يضمن التداول على السلطة ضمن آلية الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة؟

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الحضور،

إن تكريس أصالة المجتمع الجزائري من خلال المحافظة على ثوابته وترقيتها، من دين ولغة وموروث حضاري، لهي السبيل الأوحد لشرعية السلطة والأحزاب السياسية. وعليه، فإن أي محاولة للردوس على هذه الثوابت والمقدسات إنما يزيد في اتساع الهوة والانقسام بين الحكام والمحكومين ويكرس فقدان الثقة وعدم المصادقية.

إننا في حركة النهضة نشجع كل مسعى يرمي إلى تطوير مناهج المنظومة التربوية وتحسين أدائها وتحقيق أهدافها العلمية وتحسين مستواها الثقافي، غير أننا نرفض رفضا قاطعا أن يكون ذلك ذريعة لضرب الأسس الفكرية والروحية للشخصية الوطنية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعو

والتفكير في إزالة النقائص من جهة أخرى، وذلك بالدراسة العلمية اللازمة والإنجاز الجيد، حتى لا تتكرر الكارثة مرة أخرى لا قدر الله، وحتى لا يكون مصير هذه الأحياء هو مصير المدن التي تعرضت من قبل لكوارث طبيعية ماتزال آثارها ماثلة إلى يومنا هذا.

رابعا: لقد بينت هذه الكارثة وبجلاء كبير ضعف الإدارة وهشاشتها، إذ لم تتمكن حتى من توزيع المساعدات على مستحقيها في الوقت اللازم، بل هناك من تجرأ، في هذه المحنة بالذات، على تحويل بعضها، ولم نكن نصدق ذلك لولا تصريح المسؤولين، بأن ذلك قد وقع حقا.

وعليه، فإن المطلوب اليوم، هو كشف هؤلاء وفضحهم ومعاقتهم حتى لا تتكرر مثل هذه المهازل، وحتى تحفظ حقوق الضعفاء المساكين المنكوبين.

خامسا: لقد بينت هذه الكارثة أن انتخابات 23 أكتوبر لم تفرز مسؤولين قادرين على مواجهة التحديات والصعاب ومعرفة المواطنين حق المعرفة حتى تسهل عملية الإعانة والمساعدة في مثل هذه الأحداث وهو ما يستوجب ألا تتكرر هذه العملية في المواعيد الانتخابية القادمة.

سادسا: إننا نشيد بالروح العالية للتآزر والتضامن التي سادت في الأوساط الشعبية بحي باب الواد حتى أن الرجل يلقي بنفسه إلى التهلكة من أجل إنقاذ الآخرين.

سابعا: إن لكل مناسبة آدابها الخاصة التي تتناسب مع طبيعتها وحديث يليق بمقامها، ولذلك كان من المستحسن تجنب بعض التصريحات التي أضرت ولم تكن لتنتفع وزادت في وقع الصدمة بدل التخفيف من حدتها.

ثامنا: إننا نشم الثمرات التي اتخذتها الحكومة لصالح المواطنين المنكوبين والمتضررين، لكننا نطالبها بمواصلة الجهود ومتابعة تنفيذ هذه القرارات في الميدان حتى تضمن بلوغ أهدافها.

وذلك بتظافر جهود كل الخيرين من أبناء الأمة بعيدا عن سياسات الفرقة والتهميش وفي ظل حوار وتشاور كفيلين بتحقيق طموحات الشعب الجزائري في التمتع بكامل حقوقه.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى ضرورة التعجيل بمعالجة آثار الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ ما يزيد على عشر سنوات من خلال استكمال مسار الوئام المدني ضمن مسعى المصالحة الوطنية الحقيقية بحيث يتم إطلاق سراح المساجين السياسيين والتكفل بملف المفقودين وضحايا المأساة الوطنية وإعادة إدماج المطرودين إلى مناصب عملهم وإلغاء المرسوم 54/93.

السيد رئيس الحكومة لقد وعدتم ووعد الحردين، فأين وصلت هذه العملية؟

وبهذه المناسبة نشمن اعتماد أسلوب الحوار وسيلة حضارية مثلى لمعالجة مختلف المشكلات، وإذ نعتبر أن الحوار المعتمد مع الأعراس في حاجة إلى مزيد من الشفافية والمسؤولية نرفض منطق فرض المطالب بالطرق غير الديمقراطية، كما نؤكد وجوب احترام إرادة الأمة في القضايا الكبرى للبلاد ونحذر من مغبة إبرام أية صفقة على حساب الشعب الجزائري وإرادته الحرة تحت أي ضغط كان.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

إن الواقع الاجتماعي الذي يحياه الشعب ينذر، لا سمح الله، بانفجار جديد نظرا إلى التدني المخيف في القدرة الشرائية وتقلص حظوظ فرص العمل وانتشار الكثير من الآفات الاجتماعية الغريبة عن مجتمعنا وعودة بعض الأمراض التقليدية التي ليس لها من مبرر إلا الفقر وتدني مستوى الخدمات.

إن رفع الغبن عن المواطنين والتكفل بانشغالاتهم اليومية

إلى وجوب التصدي لكل عمل يسير في اتجاه علمنة مظاهر الحياة الاجتماعية باسم إصلاح المنظومة التربوية.

كما يجب احترام الإرادة الشعبية وتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية باعتبارها أداة سياسية في تحقيق نسيج اجتماعي منسجم، وعدم إحلال الفرنسية بدل العربية في الخطابات والمعاملات.

كما نطالب برفع القيود عن المساجد وتشجيع العمل الخيري والدعوي وليس التضييق عليه ومحاصرته، إذ نستغرب لما حدث مؤخرا للجمعية الخيرية الإسلامية من قرارات مجحفة عطلت العمل الخيري الذي يستهدف الفئات الاجتماعية المحرومة والمعوزة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

يعتبر بيان نداء الأمة بحق إطارا سياسيا هاما من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والقضاء على أسباب الأزمة ومعالجة آثارها، لما له من تأييد واسع من شخصيات سياسية ووطنية وتاريخية وأحزاب سياسية وجمعيات مهنية وثقافية، ولما له كذلك من مبادئ سامية وأهداف نبيلة منها:

- 1 - المحافظة على الدولة الوطنية والدفاع عنها،
- 2 - احترام الدستور والعمل ضمن قوانين الجمهورية،
- 3 - المحافظة على ثوابت الأمة الجزائرية ومقومات شخصيتها الوطنية بأبعادها الثلاثة من إسلام وعروبة وأمازيغية.
- 4 - اعتماد بيان أول نوفمبر مرجعا لأي مسعى يهدف إلى ترقية المجتمع والدولة.
- 5 - رفض كل محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد،
- 6 - التداول على السلطة بالطرق السلمية ونبذ العنف. وعليه، وجب التعاطي مع هذا المسعى والتعامل معه بالشكل الذي يجنب البلاد مخاطر الفوضى والانزلاق

آمنة يعيشها المواطن البسيط، وضمان لحقوقه الطبيعية وحرياته الفردية والجماعية، وتكريس لديمقراطية فعلية يكون فيها الشعب حرّ في اختيار حكامه وممثليه.

إن دولة القانون هي التي تجعل من ذلك المواطن الضعيف أمام مؤسساتها وفي مرافقها، وخدماتها وإدارتها وعلى ترابها، قويا عندها حتى يأخذ حقه كاملا غير منقوص، وتجعل من ذلك المواطن القوي بسلطانه وبمركزه القانوني أو المالي أو العشائري أو الجهوي ضعيفا عندها حتى يؤخذ الحق منه ويرد إلى أصحابه. وفي هذا الصدد، فإننا نطرح الانشغالات والتساؤلات الآتية:

- مامصير قانوني البلدية والولاية اللذين يعدان حجر الزاوية لأي تنمية محلية قادرة على الاستجابة لانشغالات المواطنين وتلبية حاجاتهم؟
- إلى أين وصلت مسيرة عملية إصلاح هياكل الدولة وماهي الأهداف المتوخاة منها وآليات تنفيذها؟
- وفي الأخير السيد رئيس الحكومة، فإننا نتمنى أن يشرفكم تاريخ الجزائر أنتم والفريق المرافق لكم، بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تعيد إلى المواطن الأمل المنشود، وإلى الدولة مصداقيتها وهيبتها، وإلى الجزائر مكانتها الحقيقية على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

إن ما تعيشه الساحة الفلسطينية هذه الأيام يعتبر وضعاً مأساوياً وذلك جراء تصعيد القصف الهجمي الإسرائيلي، الذي يستهدف الأبرياء العزل، ويستهدف على غير العادة المقار الرسمية للسلطة الفلسطينية وبإشراف مباشر من السفاح شارون.

إننا في حركة النهضة، إذ ندين هذا التصعيد الخطير الذي تمارسه إسرائيل في ظل صمت الدول الكبرى ودون مراعاة لمشاعر المسلمين في شهر رمضان المعظم، فإننا ندعو إلى تسليط أشد العقوبات على إسرائيل ورفع

وتوفير الحاجات الأساسية من مسكن وعمل وملبس وصحة وتعليم لهو اليوم من الواجبات المستعجلة حفاظاً على تماسك النسيج الاجتماعي.

إن بلوغ هذه الأهداف لن يتأتى في نظرنا، إلا بإقلاع اقتصادي حقيقي فعال وتنافسي، يركز على حركية واسعة في الاستثمارات العامة والخاصة في ميادين الإنتاج والخدمات، غير أن ذلك يتطلب جملة من الشروط والإجراءات، نذكر منها:

- تطهير مناخ التعامل، بمحاربة ظواهر الرشوة والفساد والمحسوبية،
- ترشيد المال العام ومحاربة كل أنواع التبذير،
- مواصلة إرساء مبدأ الشفافية في تحديد المشاريع والأموال المرصودة لها،
- متابعة تنفيذ المشاريع في آجالها، والقيام بالخبرات الخاصة للتأكد من صحة المواصفات والشروط المطابقة للمعايير المعتمدة في الجودة ومدة الصلاحية.
- إرساء مبدأ الأولويات في تحديد الاحتياجات وأوجه صرفها،
- إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية ومحاربة كل أنواع التحايل لابتزاز الأموال العمومية.
- فتح أبواب الرقابة الشعبية بتمكين المجالس المنتخبة من ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

إن تكريس دولة القانون والمؤسسات واحترام الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين وتجسيد ديمقراطية وتعددية سياسية وإعلامية وترقيتها في إطار الدستور وقوانين الجمهورية، لهي من أهم المتطلبات والواجبات التي تقع على عاتق القائمين على شؤون الدولة اليوم.

إن دولة القانون ليست شعاراً يرفع وليست قوانين تُسن، ولا ينحصر مدلولها في قطاع دون غيره، وإنما هي تجسيد لقيم ومثل المجتمع واستمرار لحياة كريمة عزيزة

أرواح الضحايا برحمته الواسعة ويلهمنا وذوبهم الصبر والسلوان.

إنها محنة أخرى ابتليت بها بلادنا وهي تحاول جاهدة تخطي الآثار المدمرة للإرهاب الأعمى على كافة الأصعدة وتضميد الجراح العميقة التي أصابتها جراء هذه الأزمة التي كادت أن تأتي على الأخضر واليابس.

السيد الرئيس

لقد كانت هذه الكارثة الطبيعية بحق امتحانا عسيرا لم يكن من السهل على الإطلاق التحكم في مخلفاته والتغلب على آثاره المدمرة بصورة كلية وشاملة رغم ما اتخذ من إجراءات استعجالية لاينكرها إلا حاقد أو جاحد لجهد الرجال والمؤسسات. وقد تعززت هذه الإجراءات بهبة المواطنين ووقفه شباب المناطق المنكوبة في مواجهة السيول الطوفانية، هؤلاء الشباب الذين بذلوا قصارى الجهود لرسم أروع صور التآزر والتضامن الوطني، فتحية لكل المخلصين في هذا الوطن العزيز على ما بذلوه من جهد لتجاوز آثار هذه المحنة الجديدة.

السيد الرئيس

نحن اليوم أمام تقييم جهود حكومة ائتلافية، حرصت رغم الصعاب التي واجهتها على تحقيق ما تعهدت به أمام هذا المجلس الموقر، وسعت إلى تجسيده ميدانيا...

وإذ كنا نشمن الإيجابيات التي حققها هذا الجهد، فإننا في نفس الوقت نجدد التأكيد أن تحقيق الاستجابة الملائمة للاحتياجات والمطالب المتزايدة للمواطنين، ينبغي أن تظل محور كل اجتهاد أو جهد، ومسطرة القياس لأي نجاح يسجل في هذا القطاع أو ذاك.

إن ما تتيحه لنا هذه المناسبة يفرض علينا أن نقف وقفة تأمل جادة نتفحص فيها بروح المسؤولية جهود سنة كاملة من العمل الحكومي المثقل بالهموم والمشاكل والمفعم بالضغوط الخارجية والتوترات الداخلية.

الغطاء عنها، لانتهاكات المتكررة للحرمت والمقدسات وقيامها بجرائم ضد الإنسانية.

وإذا كنا نعتقد أنه لا يغسل عار الهزيمة إلا دماء الشهداء وسواعد أطفال الحجارة، فإننا نعتبر بالمقابل، المقاومة الفلسطينية الخيار الأوحى لاستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وفي هذا الإطار، ندعو الدول العربية والإسلامية إلى قطع كل صور العلاقات مع إسرائيل وضرورة تشكيل جبهة لحماية الفلسطينيين ووجوب التحرك الدولي العاجل لحماية المقدسات واسترجاع الحقوق المغتصبة.

(وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون).
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
شكرا لكم.

الرئيس: أشكر السيد محمد ذويبي وأحيل الكلمة إلى السيد عباس مخاليف رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني.

السيد عباس مخاليف: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام.

لقد شاءت الأقدار أن يتزامن عرض الحصيلة وبيان السياسة العامة للحكومة مع الكارثة الطبيعية التي ضربت مناطق عديدة من الوطن وتسببت بآثارها الوخيمة في مأساة وطنية حقيقية، أضيفت إلى سلسلة المآسي والمحن التي نعيشها منذ ما يقارب عقدا من الزمن.

وأمام هذا الخطب الجلل، لايسعنا إلا أن نقف خاشعين أمام قضاء الله وقدره، متضرعين للعلي القدير أن يتغمد

وإذا كانت ثمار الجهد الحكومي في هذا المجال قد أصبحت اليوم ملموسة بفضل ما توفر له من أدوات قانونية وتشريعية، قضت على كل تردد أو تخوف، فإن ما يبقى في تصورنا من بين الأولويات التي ينبغي الإلحاح عليها بهذه المناسبة، هي الحرص على ألا يكون الانفتاح الاقتصادي بمفهومه الشامل على حساب العمال أو مناصب الشغل، التي حققها جهد سنوات طوال من مقارعة التخلف وبناء مؤسسات وطنية عامة وخاصة أصبح بعضها مفخرة لكل الجزائريين والجزائريات.

السيد الرئيس،

إذا كانت دولة الحق والعدل والقانون وإقامة الحكم الراشد، هي من بين المثل والقيم العليا التي تعلق بها الشعب الجزائري وشكلت عبر مراحل تاريخه الطويل والعريق أهدافا متجددة، فإن تجسيد هذا التعلق في راهن الجزائر وطنا وشعبا، نراه يمر حتما بالمفاهيم النبيلة التي نلبسها للممارسة الديمقراطية والأهمية التي نوليها قطاع العدالة التي هي وحدها القادرة على تجسيد هيبة الدولة وصيانة الحقوق الفردية والجماعية وحمايتها من أي تلاعب أو تعسف قد يلحقها من جراء الفهم القاصر لهذا الطرف أو ذاك.

و دون شك فإن تجسيد إصلاح هذا القطاع الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية وحرصت الحكومة على إنجازه، من خلال توفير الاعتمادات الضرورية للتطور والتوسع في الهياكل وعصرنة الوسائل والتجهيزات، وكذا التكفل بالعنصر البشري -تكويننا هي انشغالات تعد مجتمعة، مؤشرا إيجابيا سيسمح بالتأكيد بتعزيز منظومة القضاء واستقلاليتها، ويساهم لامحالة في استعادة الثقة بين المواطن وجهاز العدالة.

ومن هذا المنطلق لايسعنا في حزب جبهة التحرير الوطني إلا أن نبارك هذا الجهد وندعمه، وندعو إلى المزيد من العمل على توفير شروط الحماية للقضاة، والاستقلالية للقضاء، والتنفيذ للأحكام، والضرب بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه المساس بقديسية هذه المؤسسة

إنها باختصار ثمار جهود قطعها ثلثة من الرجال أمام نواب الشعب وعلى مرأى ومسمع منه، وهامهم يعودون طبقا لأحكام الدستور، لتقديم حصيلة نشاطاتهم في مختلف ميادين التنمية على مدار السنة لمن فوضهم الشعب التحدث باسمه والدفاع عن مصالحه.

وإذا كنا في حزب جبهة التحرير الوطني نعرف جيدا معنى التقييم ونقر بحتميته باعتباره أنجع وأفضل وسيلة لوزن الأعمال، وإعطاء كل ذي حق حقه. فإننا نؤمن كذلك بأن هذا التقييم يجب ألا يكون مبنيا على أية خلفية وألا يكون سلوكا يراد من ورائه تحقيق مآرب محدودة في طبيعتها وأهدافها أو أشكالها وآفاقها، وهذا ما يفترض في الجميع، التحلي بروح المسؤولية والتسامي عن الحسابات السياسية الضيقة التي لم تزد البلاد إلا جراحا والأزمة إلا تعقيدا.

السيد الرئيس

تتذكرون دون شك أننا كنا جميعا وعلى اختلاف انتماءاتنا الحزبية أثناء عرض برنامج هذه الحكومة، نراهن على ضرورة التكفل الحقيقي للهيئة التنفيذية بكل الانشغالات المشروعة للمواطنين.

ولقد كانت المحطات الثلاث التي استدعت وقوفها داخل مجلسنا هذا مناسبات متميزة لتجديد التأكيد مرة أخرى على ضرورة توفير الشروط الضرورية لتحقيق انطلاقة فعلية لتنمية شاملة ومستدامة، تقضي على مظاهر الفقر والحرمان، وتدفع بجهاز الإنتاج إلى تطور كمي ونوعي، يوفر شروط الاندماج في مسار العولمة التي أصبحت واقعا ملموسا على أكثر من صعيد و مجال.

تنمية تحافظ على مناصب الشغل، وتحقق التراكم الذي يسمح بتنشيط الاستثمار وعصرنة جهاز الإنتاج بما يتماشى ومتغيرات السوق الدولية، وطموحاتنا في عدالة اجتماعية واضحة وشفافة تصون حقوق المحرومين وتتصف جهود العاملين بأمانة وصدق ومسؤولية.

والتجند حتى يتم القضاء النهائي على هذه الآفة الغريبة على شعبنا ووطننا.

السيد الرئيس،

لقد اتضح للعالم بعد هجمات يوم 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية أنه لم يعد هناك إرهاب سيئ وإرهاب جيد وعليه فإن المجموعة الدولية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى انتهاج خطة شاملة لاجتثاث جذور الإرهاب ومكوناته وبتنفيذ العناصر التي تغذيه من الأساس من أجل إقامة مجتمع عالمي خال من الأحقاد والضغائن، مجتمع يسوده الوثام والمحبة ويبني على تكافؤ الفرص وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي.

السيد الرئيس،

إن المتتبع للأحداث في بلدنا والذي عايش صور الغضب ومظاهرها عشية الإعلان الرسمي عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يمكنه إخفاء بعض الحقائق منها على سبيل المثال لا الحصر:

- النتائج والآثار المدمرة التي أفرزتها سنوات الإرهاب.
- كثرة الدسائس والمناورات من هذا الطرف أو ذاك بقصد تمييع كل جهد وطني مخلص يهدف إلى فك الحصار المتعدد الأشكال على المواطنين والخروج تدريجيا من نفق الأزمة، وهو ما وضع الحكومة الحالية أمام امتحان عسير ليس من السهل النجاح فيه وتخطي عواقبه، ومحاولة جرّها إلى انتهاج أساليب تلهيها تماما عن تطبيق برنامجها والاهتمام بانشغالات الشعب وتجلب لها التذمر داخليا والسخط خارجيا.

أيتها الزميلات، أيها الزملاء،

إن اعتماد أسلوب توزيع ثمار التنمية وعائدات البلاد في شكل اعتمادات متوازنة جهويا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر في نظرنا حلا مناسباً لإضفاء طابع الشمولية والتكفل بكل الانشغالات وأولوياتها وطبيعتها في كل جهة من جهات الوطن، وتجلى ذلك من خلال الزيارات المكثفة للسيد رئيس الحكومة وطاقمه لمختلف

التي تعد حجر الأساس في بناء دولة الحق والعدل والقانون..

السيد الرئيس،

لقد أعلننا صراحة من هذا المنبر، تعلقنا ودعمنا لقانون الوثام المدني كمسعى سياسي متميز، وسلوك حضاري مرتبط بتاريخنا وأصالتنا في معالجة القضايا الوطنية مهما كانت درجة تعقيدها وحساسيتها أو خطورتها.

وإذ نجدد تمسكنا بهذا المسعى، فإننا نؤكد مرة أخرى، أن قناعتنا بهذا المسعى ثابتة ونابعة من إيماننا العميق بأن هذا المسعى يبقى هو الطريق الأمثل لمواجهة الآثار الوخيمة المتولدة عن سنوات التخريب الشامل والدمار المبرمج التي عاشتها البلاد ما يقارب عشرية كاملة من الزمن، فإننا نؤكد أن تدعيم مكتسبات التعددية السياسية، وحرية الرأي والإعلام بجميع أشكاله وأدواته المختلفة، وتحرير المبادرات في مختلف المجالات، ما كان لها أن تتحقق لولا الوثام المدني وثماره، تلك الثمار التي عززها على المستوى الدولي الجهد المتواصل لفخامة رئيس الجمهورية لاستعادة المكانة البارزة لبلدنا على الصعيد الخارجي بهدف القضاء النهائي على مخلفات السنوات العجاف والقحط الدبلوماسي الذي رافق سنوات الإرهاب الهمجي الذي كاد يزعزع أركان الدولة، ويعصف بكل القيم والمقدسات التي شكلت العنوان المتميز والهوية الموحدة للشعب الجزائري على امتداد مراحل التحرير والبناء والتشييد لدولة وطنية ديمقراطية، اجتماعية، نوفمبرية، لاتزول بزوال الرجال والحكومات.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل فخر الوقفة المتميزة لأفراد جيشنا الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن الوطني لمجابهة ومحاربة آفة الإرهاب.

ونتوجه لهم بتحيةة إكبار وتقدير واعتزاز ونهيب بالمواطنين وكافة القوى التي تسهر على حماية الوطن والمواطنين من شرور الإرهاب، إلى المزيد من اليقظة

الحكومة. وفي سياق جملة المتغيرات التي طبعت هذا الموضوع منذ البداية، فإننا نعلن تأييدنا ومساندتنا للقاء الذي جمع السيد رئيس الحكومة بممثلي العروش.. ونتمنى أن يستمر هذا الجهد ليكون سدا منيعا أمام المغامرين ويقطع دابر المتآمرين على أمن وسلامة الأمة.

تلكم، أيتها السيدات والسادة، نتائج قراءة لنا لحصيلة الحكومة في عامها الأول، كانت لنا بشأنها طموحات ومراهنات وانشغالات، تحقق الكثير منها ومازال الكثير منها في نظرنا دون تحقيق ولكن آمالنا في مستقبل أفضل تبقى أكبر من أن تحجبها سحب دعاة التطرف والفتنة وأقوى من أن تتأثر بمواقفهم وسلوكاتهم المشككة في كل جهد أو إنجاز يحققه المخلصون من أبناء هذا الوطن.

شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد عباس مخاليف، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم دحمان رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم.

السيد عبد الكريم دحمان: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الزملاء والزميلات،
السادة الوزراء،

أيها الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يلتئم جمعنا من جديد، بعد أن أرغمتنا السيول الجارفة، التي نكبت بعض ولايات الوطن، على تأجيل مناقشاتنا ليتسنى للحكومة ولنواب الأمة أن يقوموا بواجبهم اتجاه الشعب والعائلات المنكوبة التي نعزيها بالمناسبة ونسأل الله بحرمة هذا الشهر الكريم أن يخفف من محنتها ويلطف بها في قضائه.

الولايات والطريقة الجديدة التي تمت بها هذه الزيارات حيث لمسنا ابتعادها عن البروتوكولات المعهودة بل تعدتها إلى لقاءات مباشرة بالمواطنين والاستماع لهمومهم التي لاتعد ولاتحصى في المناطق المليئة بالحرمان والنسيان وتفقد أحوالهم، وحصر انشغالاتهم ومن ثم العمل على تحقيق الاستجابة المطلوبة لها.

سيدي الرئيس،

إن استقراء واقع الجزائر في ضوء الجهود المبذولة من طرف الحكومة على قاعدة الحوار والمشاركة الجماعية لكل الجزائريين والجزائريات في صنع مستقبل الجزائر، يستلزم بالضرورة إجراء مقارنة موضوعية بين حقائق هذا الواقع وسلسلة الإنجازات التي أثمرها هذا الجهد، فتطهير ديون البلديات بغية تمكينها من التحرك في اتجاه تلبية احتياجات المواطنين وتوفير شروط الحركية الإيجابية لعجلة التنمية المستدامة وكذا التقليل من حجم المديونية الخارجية، واستقرار نسبة صرف الدينار واعتماد الشفافية في إبرام الصفقات العمومية، بالإضافة إلى قرار التكفل بدفع أجور أزيد من أربعين (40000) ألف عامل والشروع في تنفيذ الإجراءات والقرارات المتخذة بخصوص القضاء على أحزمة الفقر والبؤس الاجتماعي، من الأكواخ القصدية التي تحيط بمدننا الكبرى، كلها مؤشرات واضحة على حجم الجهد والحرص الذي توليه الحكومة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وإذا كنا في حزب جبهة التحرير الوطني نشتم هذا الجهد وندعو إلى تكتيفه فإننا نؤكد أيضا أننا مازلنا منشغلين بالأوضاع التي تعيشها بعض مناطق البلاد و المترتبة على تصلب بعض المواقف إزاء كل المبادرات والنوايا الحسنة التي ميزت وطبعت عمل السلطة الجزائرية منذ بداية الأحداث إلى يومنا هذا والتي تجلت على وجه الخصوص في قرارات السيد رئيس الجمهورية، وفتح جميع قنوات الحوار والتشاور من قبل السيد رئيس

مجلس شعبي وطني تعددي. عهدة مرت بها أربع حكومات كلها ائتلافية. فبالقدر الذي نسجل فيه التقارب السياسي الحاصل بين قوى سياسية ارتضت العمل مع بعضها كلبنة في صرح الديمقراطية الناشئة توجب الاعتزاز بها والدعوة إلى تطويرها وترقيتها، يجب أن نسجل بنفس القدر ضعف الاستقرار السياسي الذي ميز هذه العهدة التي مرت بها أربع حكومات كما أسلفت، مع ما صاحب ذلك من تقديم و تأخير، وتنام وتراجع لفضاء الائتلاف.

السيد رئيس الحكومة،

لقد سررنا بكلامكم عن الحوار واهتمامكم بالتشاور إلى درجة تكريسه منهج عمل. إن هذا فعلا ما يجب أن يكون، وهذا سلوك محمود لانملك إلا أن نشجعه. كيف لا ونحن في حركة مجتمع السلم جعلنا من الحوار دعوة يوم أن فضل الجزائريون المتنازعون، بما فيهم السلطة، الاحتكام إلى العنف والاستئصال. بل وصبرنا على سخرية العابثين واستمتنا في الدعوة إلى الحوار كأسلوب حضاري باركه الله من فوق السبع الطباق وكقيمة صارت تتقاسمها البشرية قاطبة على اختلاف الألسنة والألوان والمعتقدات. وكم أحسنا بالبهجة وأنتم تفتحون صدوركم للحوار حتى مع من تختلفون معهم في التصور والمنهج. إن هذا الصنيع ليس غريبا ممن تعامل مع الجميع بتواضع و انفتاح ورحابة صدر طوت صفحات الكبرياء والإقصاء والاستئصال. فمزيدا من هذا الحوار بشرط توسيعه و تعميقه و تجسيد المتفق عليه من خلال الدستور وقوانين الجمهورية.

بيد أننا نخالكم لاشك تقرون معنا أننا في الجزائر مانزال في إرهابات الحوار. والمقصود هنا هو ذلك الحوار الوطني والمجتمعي الذي يجب أن ينتقل إلى المؤسسات، سواء المؤسسات الرسمية في الدولة وسلطاتها الرسمية أو المؤسسات الجمعوية الأهلية التي تشد أزر المجتمع وتكمل عمل السلطة والتي لاتستطيع أية دولة متحضرة الاستغناء عنها. إننا في بلادنا لم نتمكن من الانتقال بالحوار من الشارع إلى المؤسسة ومن العنف إلى الاعتدال ومن الفوضى إلى النظام، بل

نلتقي اليوم في هذه الجلسة الرمضانية الهادئة ونحن في أواخر أول عهدة برلمانية تعددية وعلى إرهابات تحولات سياسية كبيرة وعميقة، فيها ما يتعلق بالدستور وما يتعلق بإصلاح هياكل الدولة وما يتعلق بمشروعات النيل من الوحدة الوطنية ومشروعات محاربة التدين تحت غطاء محاربة الإرهاب، هذا الإرهاب الذي سنظل نستنكره مطلقا لأننا ضحاياه كجزائريين وكحركة وكأشخاص، وإننا نجهد مآلات هذه التحولات.

نلتقي اليوم والعالم قد بدأ يغير مشهده السياسي بصورة غير منتظرة بعد أحداث الثلاثاء الأسود وما تبعها من مخاض عالمي ومحلي حول موضوع الإرهاب والمكافحة الدولية له. وها هو الأمين العام للمنظمة الأممية يتأسف أن يقلد جائزة نوبل للسلام في حين تحتدم الحرب في أفغانستان وفلسطين ويصرح أن سيادة الدول لن تعود مانعا أمام متابعة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

نلتقي اليوم والشعب الفلسطيني يعيش أحلك أيامه ويكابد الاحتلال على يد الكيان الصهيوني، حصارا وتجويعا، وتدميرا وتقتيلا، على مرأى ومسمع من العالم الذي فضل في كثير من الأحيان تنفيس الحرج بتصریحات تحمل تملقا للصهانية وتحملا واضحا على من يقاومون من أجل استرجاع حقوقهم.

نلتقي اليوم وقد مضى نصف عام على أحداث هزت بعض مناطق البلاد وجنت على أرواح بريئة أغلبها في مقبيل العمر، ولما ننته من تجرع مرارة الواقعة، بل مانزال نخشى انبعاث الشرر من تحت الأنقاض مع استمرار التعاطي المشبوه والبعيد عن الدستور والمؤسسات المعترف بها، ما دام يتنازل المعترف به إلى من مايزال محط شبهة. إن هذا التخوف يبقى مبررا ما دامت قوة النافخين في نار الفتنة يقابلها ضعف وتردد الساعين إلى الخير.

سيدي الرئيس

هذه ثاني حصيلة تقدم في السنوات الخمس لعهدة أول

عن كبريات القضايا ومجالات العمل والإبداع؟ هل من الطبيعي أن يأتي المنع والتجميد لأعمال البر والإحسان خصيصا قبيل شهر رمضان المعظم؟ هل السلطة عازمة على أن تقوم مقام المجتمع المدني بدلا من أن تشتغل بالمهام التي لا يمكن أن يتولاها غيرها؟ أما أن الأوان ليأخذ المجتمع المدني التمثيلي مكانه بدل المجتمع المدني الطفيلي والمفبرك؟ أما أن لنا أن نميز بين العمل الجمعي والعمل السلطوي؟ أما أن لنا أن نحدد ونضبط معالم ومجالات العاملين بما يحقق التكامل اللازم ويحرك كل الطاقات في المجتمع؟

إن الكلام عن الشرعية الشعبية يعني بالضرورة الكلام عن تمدين النظام السياسي في بلادنا وتكريس المساواة بين كل الجزائريين أمام القانون وأمام صندوق الاقتراع وأمام إعادة توزيع الثروة الوطنية.

إن الإصلاح السياسي يمر حتما عبر مشروع وطني بالمعنى الحقيقي للبعد الوطني وليس البعد الجهوي أو الفئوي أو النخبوي، خصوصا تلك النخبة المبتوتة عن مجتمعها، والتي لاتعرفه ولم تنشأ فيه ولم تعترض لآلامه ولم تلب تطلعاته وأشواقه، نخبة ترعرعت بسبب الحالات الظرفية العصبية التي عمقت الجراح في وطننا العزيز. البعد الوطني الذي لانعني به المستوى الهيكلي بقدر ما نعني به ذلك المشروع الذي يستوعب كل الآراء الوطنية، الوسطية منها والشاذة، مشروع يتيح من الحوار والمساهمة الخلاقة للجميع ما يجعله أداة فعالة وحقيقية لإصلاح شؤون الدولة: إدارة وسياسة، مجتمعا وسلطة، مدنيا وعسكريا، هيكلة وتعاملا، تصميم وتنفيذا.

سيدي الرئيس،

إن اللجان الوطنية للإصلاح بقدر ما تكون وطنية حقا في مضمونها وتمثيلها، بقدر ما يكتب لها النجاح والديمومة. فإما أن تكون فضاءات لبلورة الإجماع الوطني حول معالم الدولة الحديثة التي لن تطبع بآراء معزولة ولن تزول بزوال واضعيها، وإما أن تبقى مجرد "تخريجة" لآراء يعوزها الإجماع قبل الحجة ولقرارات تلبس قناع شرعية

ويتعامل معه أحيانا بمعيارية مزدوجة لا يقبلها النظام الجمهوري ولا الدستور ولا الدين ولا العقل، ولا العزة ولا الكرامة، الشعار العظيم الذي رفعه رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

إن الكلام عن صعوبات الحوار يقودنا حتما إلى الكلام عن وضعية الحريات في بلادنا. السؤال الأساسي الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا: هل الحريات في تحسن وتطور أم أنها في انحسار وتراجع؟ هل تعززت الحريات في عهد الحكومة الحالية أم أنها تراجعت؟ هل يمكننا أن نصور إصلاحا سياسيا دون ترقية الحريات؟ وأبقاء هذه الحريات حكرا على جماعة دون جماعة، أو على أفراد دون أفراد آخرين؟

هل يمكن الإصلاح السياسي أن يتعايش مع الإقصاء والأنانية والاحتكار والتمييز الفئوي والطبقي؟ وهل الإصلاح السياسي قائم على توجه واضح ومعلوم أم على أفق غامض وطريق غير معلوم؟ إننا في حركة مجتمع السلم نرى أنه من غير الممكن تحقيق الإصلاح السياسي دون تكريس عقد وطني حقيقي ينفذ في إطار الشفافية ويصحح ويطور بواسطة الحوار مع كل فئات المجتمع؟

إن هذه التساؤلات يقابلها واقع من تساؤلات أخرى:

أما أن للشرعية الشعبية أن تبسط على كامل مؤسسات البلاد؟ إلى متى يبقى التلاعب والتحايل والقفز فوق الحقائق مشروعا سياسيا يطيل عمر التبعية الحضارية ويعمق الأزمة ويمدد الخيبة ويقطع الأمل ويقصي الشعب الجزائري التوافق للحرية عن تلمس آفاق العالم المتطور؟

إلى متى تبقى نلاحظ حالات التضيق على العمل الجمعي بمنطق المنع أو التجميد أو التندجين أو شراء الذمم؟ لدرجة أننا أصبحنا نشك إن كانت هذه تصرفات معزولة وطائشة من مسؤولين غير مسؤولين، أم خطة مدبرة وجريمة محبوكة من وراء الستار تهدف إلى إرباك الدولة وإشغال بؤر الصراع بين الجزائريين وإشغالهم بها

إن الكارثة الطبيعية الأخيرة التي ألمت بجملة من ولايات القطر وعلى رأسها عاصمة البلاد سمحت لنا بأن نرى هذا الشعب الذي دفع وبدفع فاتورة الترددات السياسية والخيارات التنموية الانتحارية في الماضي، نراه كيف ينتفض ليرمي عنه تناقضات وتراكمات السنين ويتجاوز عجز الهياكل وذهول المسؤولين ليكون كما كان في مواجهة الإرهاب الأعمى الوقود الأول والأنجع لمقارعة الطبيعة وإنقاذ من لو انتظروا الإسعاف الرسمي لما أنقذوا ولما نجوا من الهلاك.

وهل نستكثر على شعبنا وقواه الحية عندما يقوم بواجب التضامن؟ ثم نشن حربا إعلامية على هذه الهبة التي عبر التليطون عن جزء منها؟!

إننا نحتاج إلى أن ننظر بتمعن وعبرة إلى هبة المواطنين ليتكفلوا بأنفسهم في هذه الكارثة وإلى صور الإيثار والتكافل والتآزر. هذا هو المعدن النفيس لمجتمع لا يطالب بأكثر من توفير المناخ السياسي الذي يسمح له بتفتيق عبريته الخلاقة ليفيد بها القاصي والداني.

كيف يستمر التردد مع ائتلاف حكومي وأغلبية برلمانية كهذه؟ وإلا فما فائدة الأغلبية إذا بقيت ضعيفة ودون مستوى الأداء المرجو منها؟

إن استمرار التردد لا يعني في نظرنا ضعف هذه الأغلبية بقدر ما يعني ويعري التشوه الانتخابي الذي اكتنفها.

سيدي الرئيس،

لقد عم الفساد الأخلاقي وبلغ حدودا لا عهد لنا بها من قبل. بل صار الفساد يطال حتى بعض الأحياء الجامعية وإقامات الطالبات الجامعيات اللواتي أصبحن يساومن على أعراضهن! بل وصل الفساد إلى أن يطال أماكن العمل في مؤسسات محترمة وأخرى رسمية نخجل من ذكرها! والمصيبة الأكبر أن يقوم أدمعيا الرذيلة بدور القواعد الخلفية للفساد يجعلون منه قضية مشروع مجتمع يجب أن يحمى! عجباً لأرض المليون شهيد يقوم

لن تصمد أمام قوة سنن الله والمسار الحضاري للتاريخ الإنساني.

إن غياب الحسم في موضوع الإصلاح السياسي تولد عنه وهن في كيان الدولة فعم التنازع في أوصالها وشاع التردد نحو أي مضمار يكون التغيير. إن قانوني البلدية والولاية لم يتعتلا بسبب طول فترة الدراسة، بل لأن هناك أكثر من رأي وأكثر من نص وأكثر من وجهة نظر. المشكلة الأساسية تبقى في أية ولاية نريد وأية بلدية نريد؟ وأية علاقة نريد بين ممثل السلطة المركزية ومن ينتخبهم الشعب لينوبوا عنه في تسيير شؤونهم، هذا التردد هو نفسه الذي نجده في مواضيع أخرى لا تقل أهمية مثل: قانون التنظيم الإداري السياسة الوطنية للتربية، القانون المنظم لقوانين المالية، العقار الفلاحي، السياسة الوطنية للخصوصية، تسيير المرفق العمومي... الخ.

هذا التردد سيظعن لاشك في مدى فعالية برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومدى نجاعة أية سياسة مهما كانت النوايا خالصة ومهما كان القصد سليما، لأن سلامة النية لا تغني عن صواب العمل.

السيد رئيس الحكومة،

صحيح أن الأزمة الأمنية تولدت عنها صعوبات في التسيير والتخطيط، بل حتى في كفاءة التصميم والتصور لسياسة تنمية دائمة. لكن كيف لا يصبح التساؤل مفروضا ومشروعا علينا عن استمرار التردد وقد توفرت للحكومات المتعاقبة أغلبية برلمانية ساحقة؟ لا أظنها حدثت ولا تحدث في تاريخ التعددية في بلادنا. أغلبية، بين قوسين عريضة ومريحة، كان يمكن أن تبعث حوارا حقيقيا بين المؤسسات وتوفر الإجماع الوطني والشجاعة السياسية اللازمة لحسم الخيارات الكبرى للمجتمع الجزائري بما يجعل وتيرة التغييرات والإصلاحات تسيير في المجتمع كالتيار الجارف، فتجعل أقل المواطنين إحساسا وانتباها يتلمس أثرها فيهب فيه الأمل وتنبعث فيه الثقة ويصير بعد عطالة وخمول إلى عمل وجد يصنع المعجزات.

سيدي الرئيس،

مناخ سياسي يوفر المساواة بين كل الجزائريين دون اعتبار للجهة أو اللون أو الدوار أو العرش أو الحزب.

مناخ سياسي يجعل كل الأحزاب سواسية أمام السلطة وأمام الإدارة بحيث لا يبقى حزب يسرع به التزوير حين يبطن به نضاله أو تنزل به شعبيته.

مناخ سياسي تصنع فيه الخريطة السياسية باختيار الشعب، لا تفرضها الإدارة.

مناخ سياسي يضمن للمواطن الجزائري حقه في تسجيل رأيه ضمن المجموعة الوطنية دون تهميش.

مناخ سياسي يضمن للمواطن الجزائري سلامة صوته في الانتخابات يدلي به وينصرف مطمئنا على ألا تعترضه الحواجز المزيفة أو يطوف عليه زوار الليل.

مناخ سياسي يضمن للمواطن الجزائري حقه في إدارة تخدمه هو لا أصحاب النفوذ، تعمل لحسابه لاعلى حسابه.

مناخ سياسي يجعل المواطن الجزائري مطمئنا على حقوقه فينصرف إلى أداء واجباته بكل ثقة واطمئنان.

مناخ سياسي يضمن الأمن والسلامة والخبز والكرامة للمواطن في الجزائر العميقة ويسترجع هيبة الجزائري خارج الوطن.

مناخ سياسي يثبت حقيقة الانتماء الذي من علاماته الأولى الدفاع عن الشعوب العربية والإسلامية، وكل الشعوب المظلومة في العالم بقطع النظر عن الحكومات والأنظمة الحاكمة فيها.

مناخ سياسي تعزز فيه البلاد بحضارتها وثقافتها وإسلامها وعروبتها وأمازيغيتها في إطار مشروع مجتمع فصل فيه الجزائريون من خلال بيان أول نوفمبر 1954.

فيها أديعيا الانحلال بحماية الرذيلة والتعريض والاستهزاء بالفضيلة. هذه الشرذمة التي يستحيل أن يكون لها أصل ومنبت طيب تفرح للسيئة وتغتاط للحسنة، تستأنس بالشيطان وقرناء سوء وتشمئز للإيمان، ترتاح وتلين للخنوع والميوعة وتغلظ أمام العزيمة والإباء!

إنه لا يمكن أن نبرر ذلك فقط بسنين الإرهاب والدمار والضائقة المالية والفقر. إن هذا الشر المستطير أصبح كالجريمة المنظمة، بل تجاوزها شرا ودمارا، لأنه يدعم بالدعاية الإعلامية في وضح النهار. لا يمكننا كبشر أن نسكت أو نرضى بهذا المنكر فكيف ونحن مسلمون نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد ختمتم عرضكم بعبارة توجه الأنظار نحو المستقبل. وهذا طبيعي في معرض الكلام عن حصيلة جزئية لعمل يحتاج إلى أن يتواصل في المستقبل. إن أهم شيء يجب أن نتساءل عنه في هذا المستقبل هو مدى قدرتنا على توفير المناخ السياسي الذي يكون كفيلا بإتاحة فرص النجاح لهذا البرنامج الطموح.

مناخ سياسي يؤمن سيادة الشعب لسيادة الذين يسطون عليه وعلى حقوقه.

مناخ سياسي مدعوم بمنظومة تربوية أصيلة وعصرية، متفتحة دون تنكر لشخصيتها أو انتمائها الحضاري.

مناخ سياسي مدعوم بعدالة يتساوى فيها المواطنون ليعطوا دولتهم ولاءهم كاملا غير منقوص.

مناخ سياسي مدعوم بمنظومة قانونية للأسرة تحفظ للمرأة والرجل والطفل والعائلة شخصيتهم الإسلامية وتوفر للجميع معايشة العصر بأصالة وأخلاق.

مناخ سياسي يكرس قيمة العمل والجهد لثقافة الانتهازية والابتزاز والانحياز.

السيد نور الدين طرباق: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد معالي رئيس الحكومة،
السادة معالي الوزراء،
السيدات والسادة إدارات القطاعات الوزارية المختلفة،
زميلاتي، زملائي،
السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية الخاصة
والعمومية،
السلام عليكم.

سيدي الرئيس،
بداية يجدد التجمع الوطني الديمقراطي التعازي إلى كل
عائلات ضحايا الكارثة الطبيعية التي شهدتها البلاد
مؤخرا، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين وندعو الله أن
يلهم ذويهم الصبر والسلوان.

مرة أخرى، سيدي الرئيس، تستوقفنا هذه الكارثة جميعا
أمام النقائص التي لوحظت وأمام تحديد المسؤوليات وفي
نفس السياق، فإنه من الواجب أن نحى السلطات
العمومية المدنية والعسكرية التي استطاعت بتفان كبير
التخفيف من وقع الصدمة، كما نحى الشعب الجزائري
على عبارات التضامن المختلفة الأشكال التي استطاعت
تحويل هذه المأساة إلى أمل في غد أفضل، رغم حملة
التشكيك وزرع البلبلة التي فشلت بفضل الإرادة والعزم
الكبيرين اللذين تحلت بهما كل أجهزة الدولة الجزائرية.

ولما كانت الجزائر هي الحاضر والمستقبل، فإن آلامنا
وأحزاننا يجب ألا تنسينا التطرق إلى التحديات التي
تنتظرنا جميعا.

سيدي الرئيس،

تأتي مناقشة حصيلة الحكومة في ظروف مميزة جدا
داخليا وخارجيا، وفي ظل حركة متسارعة للأحداث في
الداخل والخارج. أحداث جعلت بعضهم يعيدون حساباتهم

مناخ سياسي لا تتحرج فيه الحكومة من رفع الأذان وإقامة
صلاة التراويح على قناتها التلفزيونية على غرار الدول
الإسلامية، أو من بناء مسجد واحد بإقامة الدولة بنادي
الصنوبر وإقامة الصلوات فيه، أو من رعاية حدود الله
ومحارمه ممن يجاهرون بالمنكرات وينتهكون حرمة شهر
رمضان المعظم ويدوسون على ثوابت الأمة ورموز الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

هل ستعملون فعلا على تحقيق هذا المناخ السياسي؟
هل ستعملون على أن تكون الاستحقاقات القادمة منعرجا
بناء في مسار الديمقراطية؟ أم تكون تكريسا للرداءة
السياسية التي جعلت كل شيء في خدمة المصالح الفئوية
على حساب الشعب، كل الشعب؟ لقد قال العلامة ابن
خلدون قديما: "الظلم يؤدي إلى خراب العمران وخراب
العمران يؤدي إلى فساد الأخلاق".

السيد رئيس الحكومة،

إن كنتم مقدمين على ذلك فعلا، وإنا نتوسم فيكم الخير
الكثير، فاعلموا أننا لم نوجد إلا من أجل التضحية
والعمل الجاد مع كل المخلصين في سبيل ما يحقق
سيادة وكرامة الجزائريين وستجدوننا أمامكم ومعكم،
وفي خندقكم، وستكونون بنا، وسنكون بكم لصالح البلاد
والعباد.

ونحن في العشر الأخير من رمضان، لاننسى الدعاء
المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم إنك عفو
تحب العفو فاعف عنا.
صدق رسول الله.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".
صدق الله العظيم.

شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد عبد الكريم دحمان وأحيل الكلمة
إلى السيد نور الدين طرباق رئيس المجموعة البرلمانية
للتجمع الوطني الديمقراطي.

الأم والأخت، وقيل، جورا وبهتاناً، إن هذا جهاد في سبيل الله، ومن أجل إقامة الخلافة الإسلامية وإسقاط ما يسمى بالنظام في الجزائر.

حدث هذا وبعضهم يشككون وبعضهم صامتون وآخرون ينتظرون اقتسام الغنائم. حدث هذا وبلادي تتألم ولامن يواسيها، تقاوم وتكافح ولامن يؤازرها.

واليوم، وبعد كل هذا، هل يحق لنا أن نتجاهل آلاف الضحايا ومليون عائلة ضحية للإرهاب؟ وهل يحق لبعضهم محاولة هيكلية من تسببوا في المأساة الوطنية؟ وهل يحق للبعض الآخر مواصلة تجريم من أوقفوا المشروع الإرهابي في الجزائر؟

وقد أصبح من واجب الدبلوماسية والعدالة الجزائرية أن تضع في معادلاتها التفاوضية أن 20 مليار دولار خسارة تسببت فيها كذلك القواعد الخلفية للإرهاب في أوروبا وأمريكا، اللتين عليهما تسليم مدبري الجرائم الوحشية لمحاكمتهم أمام الشعب الجزائري.

إن الإرهاب الذي اكتشفه الغرب مؤخرا عقب الأحداث المؤلمة التي أصابت الأبرياء في الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001 كشف القناع مرة أخرى عن المتسببين فيما عاناه الشعب الجزائري خلال عشر سنوات، وأبطل إلى الأبد المقولة الجائرة "من يقتل من؟" التي استعملت للمساس بقوات الجمهورية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي الذي وقف بشموخ أمام هذه الأطروحات الحاقدة. إن التجمع الوطني الديمقراطي يجدد له دعمه المطلق في كفاحه الدؤوب لاستئصال الإرهاب وحماية الأرواح والممتلكات والحفاظ على سلامة وحدة التراب الوطني.

إن الإرهاب لا يمت بأية صلة إلى ديننا الحنيف، ذلك البحر الفياض بالتسامح و منيع الحكمة، كان وسيبقى دين كل الجزائريين والجزائريات والذي لا يمكن أن تكون له بأي حال من الأحوال أية علاقة بالممارسات الإرهابية البشعة.

وبعضهم الآخر يلزمون الصمت وبعضهم الآخر بقوا أوفياء وثابتين في مواقفهم.

إن مثل هذا الموعد ونحن على مقربة من استحقاقات دستورية تفتح الشهية لبعض المزايدات والمناورات، والحقيقة والواقع معضلة أخرى لاتحل بهذه الأساليب.

لقد مرت، سيدي الرئيس، على مجلسنا الموقر عدة حكومات، وقدمت حصيلتان أمام هذه الهيئة، ولعل ما بقي راسخا في أذهاننا في المرة الأولى هو تحميل الرجال ما لا يحتمل وفي أحلك مراحل الأزمة الراهنة، لقد شكك بعضهم، وقاطع بعضهم وصمت بعضهم الآخر أمام حكومة كانت تحت الضغط المفروض من الهيئات الدولية من جهة وآلة الإرهاب الهجمي المدعم من هنا وهناك، من جهة أخرى.

أما فيما يخص التجمع الوطني الديمقراطي فإننا نؤمن بضرورة الابتعاد عن هذه الأساليب غير المسؤولة بل الهدامة، وأكثر من هذا فإننا لاننتمي إلى ثقافة تهديم وتقزيم الرجال المخلصين وإننا سيدي رئيس الحكومة نعدكم من بين هؤلاء الأوفياء لهذا الوطن، وإنها لفرصة سعيدة كون هذا البيان يثبت دون شك أنه إذا كانت بلادنا عاكفة على خوض معارك على جبهات عديدة في آن واحد وإذا كانت تقدم تضحيات ثقيلة بأشكال مختلفة، فإنها عاكفة أيضا بكل ثقة وعزم، على المضي قدما وعلى البناء في نهج تحول وتقويم لامفر منهما.

سيدي الرئيس،

لا يمكن التجمع الوطني الديمقراطي أن يتطرق إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون التحدث وبإسهاب عن الوضعية الأمنية، لقد عاشت الجزائر خلال عشر سنوات كاملة أفعالا إرهابية لم تشهدا البشرية في تاريخنا المعاصر.

- لقد تفنن أشباه الفقهاء هنا وهناك في استباحة انتهاك شرف وكرامة ودماء الشعب الجزائري، ولقد حدث أن ارتكبت المجازر وفجرت القنابل وذبح الرضع واغتصبت

وفي هذا الإطار أيضا فإننا نقف ضد أي استغلال غير دستوري لكل مكونات الهوية الوطنية وضد توظيفها لأغراض سياسية وإن المسجد باعتباره المكان المرموق للعبادة والفضاء المفضل لإشعاع رسالة الإسلام المقدسة فإنه لا يمكن بأي حال أن يتحول إلى سبب للتناحر بين المؤمنين بالدين الواحد.

وبهذا الخصوص نذكر بأنه من الواجب الدستوري للسلطات العمومية أن تعيد المسجد إلى وظيفته الأصلية وأن تسهر على صون فضائل الدين وترقيتها كما نذكر بأن الدستور وقوانين الجمهورية تسمو على كل الفوارق الإيديولوجية وعلى مختلف البرامج السياسية وتكريس طابع ديمومة ممارسة الحريات الفردية والجماعية.

سيدي الرئيس،

إن التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية للبلاد يجعلنا نتوقف عند نقائصنا؛ فرغم الإعلان الرسمي وفي مختلف المناسبات عن استعداد الجزائر إلى خوض غمار اقتصاد السوق وفي ظل معطيات العولمة فإننا وللأسف ما تزال لم نحقق الوثبة المنتظرة، والملاحظ اليوم أن التحدي الذي يواجه الجزائر منذ عدة سنوات هو الإنعاش الاقتصادي والنمو الدائم لكن يجب القول إن هذين الهدفين يتطلبان جملة من الشروط الضامنة لتجديد كل الطاقات الوطنية على أساس برنامج اقتصادي شامل ومنسجم. إن من أهم نقائصنا التي نراها تقف في وجه اتجاه الجزائر نحو الإنعاش الاقتصادي يمكننا ذكرها فيما يأتي:

- الاعتماد الكبير على ميزانية التجهيز.
- عدم النظر إلى الرقي الاجتماعي كنتيجة منطقية لنجاعة الاقتصادية والعمل والجهد الإنتاجي. ونجدد القول اليوم إن الكل أصبح يعتقد أن الرقي الاجتماعي قد يأتي بقرار من الحكومة.
- الاعتماد شبه الكلي على مداخيل المحروقات.
- التأخر في توضيح دور الدولة ومجالات تدخلها.
- تأخر إصلاح البنوك وتقييم البنوك العمومية.
- ضعف كبير في القيم المضافة للمؤسسات.
- عدم التنسيق بين سياسة النقد والقرض وبين السياسة

إن الإرهاب أعمى بطبيعته، بل ناكر ومتنكر لكل فعل حضاري ولايالي بأي حق من حقوق الإنسانية بما في ذلك الحق في الحياة. ومن هنا أصبح أمرا مشروعا مواصلة كفاحه حتى استئصاله من جذوره وبكل الوسائل، وسننتصر حتما على الإرهاب الوحشي بفضل دعمنا لقواتنا الأمنية الباسلة في هذا الكفاح.

سيدي الرئيس،

تواجه الجزائر، التي أثقلت الأزمة الأمنية كاهلها مشاكل اجتماعية حقيقية زادت في تعقيد الأوضاع العامة وإن الأحداث التي شهدتها الجزائر مؤخرا تستوقفنا جميعا أمام نقائصنا وضرورة التكفل السريع بالانشغالات المشروعة لمواطنينا.

وإن التجمع الوطني الديمقراطي يبارك عمل الحكومة بفتحها للحوار مع كل النوايا الحسنة، هذا الحوار الذي مكن بعيدا عن كل المناورات السياسية من إيجاد عدد من الحلول التي من شأنها استرجاع الاستقرار وعودة الحياة العادية في جزء غال على كل الجزائريين، جزء لا يتجزأ من الجزائر. وفي هذا الإطار يقول التجمع الوطني الديمقراطي نعم للحوار ونعم لاقتراح الحلول ولا للفوضى ولا لانتشار الأفكار المغامرة بمستقبل وحدة البلاد.

وفي هذا الإطار فإن التجمع الوطني الديمقراطي يجدد اليوم مسانده لتجسيد الالتزام الذي تعهد به فخامة رئيس الجمهورية والمتعلق بأحد مقومات الهوية الوطنية ألا وهي اللغة الأمازيغية.

كما يجدد التجمع رفضه وبشدة لتلك الأصوات ذات الطابع السياسي التي تدعو لمطلب الجهوية المزعوم مدعما سكان الولايات المعنية، الذين قدموا برهانا قاطعا اليوم وبالأمس القريب على تمسكهم بوحدة التراب والأمة، ونؤكد أن شعار الجهوية لا يحمل في مدلوله أي حل سواء لمشاكل المواطنين أو للصعوبات الحقيقية التي يعانونها، فليس لهذا الشعار من غاية، سوى خدمة مروجيه ومحاولة زرع بذور فتنة جديدة في البلاد.

فإن التجمع الوطني الديمقراطي يسجل ارتياحه الكبير لسعي الحكومة إلى تجسيد نتائج اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، وهذا من خلال النصوص التشريعية التي صادق عليها البرلمان أو من خلال النصوص التي هي عاكفة الآن على إعدادها والتي ستعود دون شك بالمنفعة الكبيرة على الحياة العامة.

وإننا كذلك إذ نحي النتائج التي توصلت إليها لجنة إصلاح هياكل الدولة، فإننا نبقي أوفياء لموقفنا الداعم لدولة المؤسسات والساعي إلى ترقية الديمقراطية.

وبنفس الروح المسؤولة فإن التجمع الوطني الديمقراطي يساند وبقوة إصلاح المنظومة التربوية الوطنية، هذا الإصلاح الذي لا يرمي إلى المساس بمقومات الشخصية الجزائرية ولا إلى التراجع عن اللغة الوطنية والرسمية ولا إلى التخلي عن مجانية المدرسة العمومية للجميع. إن الذين يلوحون بمثل هذه الشعارات، هم في الواقع قلقون على مواقعهم التجارية السياسية التي أقاموها على حساب المدرسة الجزائرية ومصير طفولة وشباب بلادنا.

كما يذكر التجمع الوطني الديمقراطي، بالتزامه لصالح مراجعة قانون الأسرة حفاظا على الخلية الأسرية وتكريسا للحقوق التي يقرها الدستور للمرأة الجزائرية، وفي هذا الإطار فإننا نحیی دورها البارز في المجتمع وننوه بالمسؤوليات التي أسندت إليها مؤخرا، هذه المسؤوليات التي يرى التجمع الوطني الديمقراطي أنها ومن باب العدل يجب أن تتوسع إلى المسؤوليات التمثيلية، وهذا بفضل جهد جماعي من خلال الآليات التشريعية المستقبلية.

ودائما، وفي الجانب الاجتماعي، فإننا نجدد اليوم الإشارة إلى مستوى تدهور المنظومة الصحية الجزائرية وقد يكون الحديث مؤلما عن المخاطر التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية، المهددة بالانهيار جراء فقدان توازنها، ومن هذا المنظور فإننا نجدد اقتراحنا

المالية والجبائية، وهنا نشير إلى نسب الفوائد المرتفعة التي تبقى عاتقا في وجه الاستثمار.
- والملاحظة الأخيرة التي تقلقنا فعلا هي ميزانية التسيير التي تأخذ أبعادا غير معقولة.

صحيح أن الحكومة تبحث وتستحدث الآليات التي بإمكانها أن تسمح للجزائر لتجاوز هذه النقائص وهذا ما يدفعنا إلى جوهر معضلة الإنعاش الاقتصادي التي نراها في مدى استعدادنا لمواصلة إدخال الإصلاحات الهيكلية الشجاعة، ولا سيما خوصصة المؤسسات العمومية حسب المقاييس المتعارف عليها في هذا المجال وكذلك النظر في وضعية الأراضي الفلاحية نظرة اقتصادية معمقة.

يرى التجمع الوطني الديمقراطي أن أي تأخر في مسار الإصلاحات الاقتصادية، بعد التضحيات الجسام التي تكبدها المجتمع بأكمله كثمان للتعديل الهيكلي، لا يمكن أن تتولد عنه إلا صعوبات أكثر خطورة وتضحيات أكثر عبئا على الجميع، وسنظل متمسكين بالقواعد العالمية التي تفضي إلى تحقيق الرقي الاجتماعي على أساس نمو اقتصادي دائم لا يتأثر بالأزمات.

سيدي الرئيس،

إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يحيي البرنامج الثلاثي المدعم للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي الذي باشرته البلاد يلح على:

- حسن اختيار مشاريع التجهيز التي تستجيب للحاجات المحلية.
- التحكم الفعلي في آجال الإنجاز والأموال المخصصة.
- مراقبة استهلاك التخصيصات المالية ومعاينة كل التصرفات التي من شأنها الابتعاد عن الأهداف المرجوة.

وفي هذا الإطار فإن التجمع الوطني الديمقراطي يعرب مجددا عن مساندته لهذا البرنامج ساعيا لإنجاحه ميدانيا.

سيدي الرئيس،

عند التطرق إلى الورشات الإصلاحية التي تهم المجتمع

أهم القضايا التي تهم حاضر ومستقبل البلاد آخذين نصب أعيننا أن التحديات التي واجهت وتواجه الجزائر تحل بانتهاج التدرج والاستمرارية، ونعتقد أن الجهد الكبير والإرادة القوية للوصول إلى الأهداف المنشودة، سيتعززان بالاستعداد الواضح إلى مواصلة فتح أبواب الحوار إلى كل من يبدي الرغبة في تقوية الجدار الوطني، لتحقيق التنمية واستئصال الإرهاب وجني ثمار التعددية الديمقراطية التي تعتبر من أهم الغايات التي تسعى إليها الجزائر من خلال مسارها التحولي، غاية تستقطب اليوم تحمسا أكيدا ولكن يمر نضجها أيضا عبر حتميات الممارسة.

شكرا للجميع والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين طرباڤ. بذلك نكون قد أنهينا الجزء الأول من النقاش الذي يتم بطرفين الأول يعرض والثاني يناقش والثالث يرد ونظرا إلى العدد الكبير للتدخلات التي تابعت فحواها جميعا ولتشعب وتعدد المواضيع التي تم التطرق إليها، ونظرا إلى أننا على أبواب عيد الفطر المبارك، نوقف أشغالنا، لنمكن رئيس الحكومة من إعداد رده على مختلف التساؤلات والانشغالات التي عبر عنها المتدخلون، من جهة ونمكن السادة النواب من مشاطرة عائلاتهم ومنتخبهم في دوائرهم الانتخابية من جهة أخرى، إذن نتوقف ونستأنف أشغالنا إن شاء الله يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2001 . إلى ذلك الموعد أتمنى التوفيق للجميع، وعيد مبارك سعيد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة

والدقيقة الثامنة مساء.

تأسيس لجنة وطنية لدراسة المنظومة الصحية وكذا منظومة الحماية الاجتماعية.

سيدي الرئيس،

أما على الصعيد الخارجي وبالإضافة إلى مساندة التجمع الوطني الديمقراطي للمواقف الثابتة للجزائر تجاه القضايا العادلة في العالم، فإننا نعبر اليوم عن مساندتنا الكاملة للشعب الصحراوي في حقه المشروع لتقرير مصيره ونؤكد أن إزالة بؤر التوتر من المنطقة تمر بالضرورة عبر التطبيق السليم لمخطط تقرير المصير المصادق عليه من قبل مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة واتفاقيات هوستون الموقع عليها من طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليزاريو.

كما نتضامن مع إخواننا في فلسطين المغتصبة المسلط عليها إرهاب إسرائيلي على مرأى ومسمع المجموعة الدولية التي نطالبها بتطبيق لوائح وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن بما يضمن عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط.

سيدي الرئيس،

لايمكننا في هذا الموعد أن نتجاهل المشاكل اليومية التي تعانيتها جاليتنا المقيمة خصوصا في فرنسا، أمام تحرشات بعض الجهات التي تحاول دفعهم للبقاء على هامش المجتمع. وفي هذا الإطار نؤكد واجب الدبلوماسية الجزائرية في تأدية دورها لإزالة الضبابية التي برزت مؤخرا.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد حاولنا أن نساهم من خلال النقاش في التطرق إلى